

المقتطف

(أخبار - تقارير - مقالات)

الاثنين - ٢٦/١١/٢٠١٨م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

٣	فلسطين اليوم	النخالة: المقاومة حققت إنجازات بارزة وكبيرة في المعارك الأخيرة (نص الكلمة)
٦	الشرق الأوسط	وفد من «فتح» في القاهرة بعدما غادرتها «حماس»
٨	القدس العربي	مصر تبحث مع فتح بعد حماس تطبيق المصالحة
١٠	وكالة معا	خطة لإغلاق فرع مساعدة الفلسطينيين في "USAID"

شؤون عربية:

١١	الأخبار اللبنانية	هجوم حلب الكيميائي: «اتفاق سوتشي» يهتز... ولا يسقط
١٣	الحياة اللندنية	غارات روسية على المنطقة العازلة للمرة الأولى منذ اتفاق سوتشي

شؤون إسرائيلية:

١٤	الغد الأردنية	نتنياهو يسعى إلى إلغاء "صفقة القرن"
١٦	عرب ٤٨	تمديد ولاية أيزنكوت لأسبوعين.. ٥ ملفات على طاولة كوخافي
١٨	عربي ٢١	معهد أبحاث إسرائيلي: هذا هو المخرج من المأزق مع الفلسطينيين
٢٠	الأنباء الألمانية	وزير الاقتصاد الإسرائيلي إيلي كوهين يتلقى دعوة لزيارة البحرين
٢١	وكالة رويترز	نتنياهو يبلغ رئيس تشاد بأنه سيزور مزيدا من الدول العربية قريبا
٢٢	رأي اليوم	تقارير إسرائيلية تؤكد أن السيد نصرالله اتخذ قرارا استراتيجيا بفتح جبهة الجولان بعد حسم إدلب

شؤون دولية:

٢٣	العربي الجديد	خامنئي: العقوبات ستقشل ولتقبل السعودية بإهانتها لوحدها
----	---------------	--

المقالات والدراسات

٢٥	د. أيوب عثمان	إسرائيل انهزمت في غزة.. فلماذا التشكيك بهذا الانجاز؟
٢٨	معين الطاهر	غزة.. بداية حرب
٣١	ساندي تولان	ماذا تغير الموقف الإسرائيلي تجاه غزة؟
٣٤	إحسان الفقيه	العلاقة بين حماس وإيران في ميزان المطففين
٣٧	أسامة يوسف	٣٠ عاماً على "الاستقلال"
٤٠	ثابت العمور	إعلان الدولة والقفز على الوصاية العربية
٤٣	خليل العناني	ترامب وبين سلمان وبينهما (إسرائيل)
٤٥	د. عصام نعمان	إذا أخفقت العقوبات هل تهاجم أمريكا إيران في سوريا ولبنان؟
٤٧	كلارك؛ طباطبائي	إعادة ترتيب الطاولة.. كيف يرسم أردوغان خارطة النفوذ في الشرق الأوسط؟
٥٠	السيد ولد أباه	السياسة في مجتمعات الحرب
٥٢	ويليام هارتونغ	كذبات ترامب الكبرى.. صفقة الـ ١١٠ مليارات وأسطورة المليون وظيفة
٥٥	كارتر إسكيو	نهاية ترامب

نرفض أي تفاهات مع العدو تَمسُ حقوقنا
النخالة: المقاومة حققت إنجازات بارزة وكبيرة في المعارك الأخيرة

فلسطين اليوم . ٢٥/١١/٢٠١٨

النخالة: وحدة قوى المقاومة إنجاز كبير يجب المحافظة عليه

النخالة يشدد على أهمية وحدة شعبنا على قاعدة المقاومة

النخالة يدعو للحفاظ على الإنجازات المتتالية بالوحدة والمقاومة

النخالة يدعو السلطة لإنهاء مواقفهم وإجراءاتهم المعادية لغزة وللمقاومة

النخالة: لا عدو لهذه الأمة إلا الكيان الصهيوني

أكد الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين زياد النخالة "أن المقاومة الفلسطينية الباسلة حققت إنجازات كبيرة وبارزة في المعارك الأخيرة"، مشدداً على أن "رفض المقاومة أي تفاهات مع العدو تَمسُ حقوق شعبنا".

وأوضح النخالة -خلال حفل تكريم فوج العودة لحفظ القرآن الكريم نظمته اللجنة الدعوية لحركة الجهاد وجميعه أقرأ الخيرية- أن المقاومة حققت إنجازات متتالية منذ مسيرات العودة إلى محطة "تأثر تشرين" وحضور سرايا القدس المميز إلى الحضور الكبير، والإنجاز للمجاهدين في خان يونس البطولة، إلى كتائب القسام.. والانتصارات المتتالية".

وشدد الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي على أهمية وحدة شعبنا على قاعدة المقاومة واستمرارها في مواجهة المشروع الصهيوني، موضحاً "أن وحدة قوى المقاومة إنجاز كبير يجب المحافظة عليه"، داعياً للحفاظ على الانجازات التي تحققت في المعارك الأخيرة من خلال الوحدة والمقاومة.

وقال: إن شعبنا يخط تاريخاً جديداً بمقاومته الباسلة، من إنجاز إلى إنجاز، ومن نصر إلى نصر، ويفتح أفقاً واعداً لنستمر في هذا الطريق، هذا الصمود الذي لن يتوقف بإذن الله، يجب أن نحميه ونحافظ عليه بوجدتنا وبمقاومتنا ... ولن يضيرنا الذين يتساقطون من حولنا، ولن يستطيع ننتياهو أن ينتصر علينا بتفله بين العواصم الفارهة. التي لا تعرف أنظمتها أن في فلسطين رجال رغم قلة الزاد وقلة النصير ينتصرون.

ودعا النخالة السلطة لإنهاء مواقفهم وإجراءاتهم المعادية لغزة وللمقاومة، قائلاً: "ندعو إخواننا في رام الله لإنهاء مواقفهم وإجراءاتهم المعادية لغزة وللمقاومة".

فيما يلي نص كلمة الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي زياد النخالة:

الحمد لله رب العالمين. حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم قدرته. والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الذي نعيش في ظلال ذكرى مولده العطرة والمباركة، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

السلام عليكم وأنتم تلتزمون مسيرة رسولنا الكريم في حمل رسالته وحفظ كتاب الله. وترفعون آيات الله رايات تتمثلونها في حياتكم وتحفظونها في صدوركم.. وبممتلككم تحفظ المسيرة، تفتحون آفاقاً جديدة وآمالاً كبيرة. أجيال

من الذين قالَ اللهَ فيهم: ((مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا...)) صدقَ اللهُ العظيم.

الصدقُ مع الله بالتزام أوامره بمحبةٍ وشوقٍ وسعيٍّ لأجلِ أن يَبْقَى القرآنُ وبيقى الإسلامُ دينَ الأمة.. باقياً ما بقيَ الليلُ والنهار.. فترى الشبابَ أمثالكم يَتَسَابِقُونَ على حفظِ كتابِ الله. وتَمَثَّلُ أوامره .. وهنا نتوقَّف قليلاً... حول معنى حفظِ كتابِ الله. في صدورنا. وأهميتهُ أن نرى هذا الحفظَ مُتَجَسِّداً في سلوكنا وحياتنا.. ومُسيراً لأمرنا.. لذلك وَفَّقَ الأخوةُ القائمون على هذا العملِ المبارك بأن يكونَ هذا الجمعُ وهذا الحفلُ في ذكرى مولدِ سيدنا وقائدنا رسولِ الله الذي قالَ اللهُ فيه في محكم التنزيل: ((وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)). وسُئِلَت السيدةُ عائشة رضي الله عنها. عن خُلُقِ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم-، فقالت: كان خُلُقُهُ القرآن... إذاً نحن نقرأ القرآنَ ونحفظُ القرآنَ. لنتمثَّلَ هذا القرآنَ في حياتنا. ونتمثَّلَ سيرةَ سيدنا محمدٍ على أكملِ وجه. ونتتبعَ أثره وسيرته ونُحاول أن نَقْتَرِبَ من خُلُقِهِ وأفعاليهِ.. لأنها هي الدليلُ الساطعُ في حياتنا. وهي التجسيدُ العمليُّ للقرآنِ الكريم... الذي نقرأه ونحفظه.. فكانَ صاحبُ الحُلم وصاحبُ العفوِّ عندَ المقدرة. والصبرِ على المكاره. وصاحبُ الجودِ والكرم، وكانَ من الشجاعةِ والنجدةِ والبأسِ بالمكان الذي لا يُجْهَل. كانَ أشجعَ الناس. مُقبلاً غيرَ مُدبرٍ. وكانَ أشدَّ الناسِ حياءً. وكانَ أعدلَ الناسِ وأعفهم، وأصدقهم حديثاً. وأعظمهم أمانةً. وكانَ أشدَّ الناسِ تواضعاً وأبعدهم عن الكبر. وكانَ يعودُ المرضى والمساكينَ ويُجالسُ الفقراءَ وكانَ يَخْصِفُ نَعْلَهُ. وَيَخِيطُ ثَوْبَهُ. وكانَ أوفى الناسِ بالعهود. وأوصلهم للرحم. وأعظمهم شفقةً ورحمةً بالناس. أحسنُ الناسِ عشرةً وأدباً. أبعدُ الناسِ من سوءِ الأخلاق. لم يكن فاحشاً ولا لَعاناً ولا يَجْزى السيئةَ بالسيئة. ولكن يَغْفُو وَيَصْفَح. يُؤَلِّفُ أَصْحَابَهُ ولا يُفَرِّقُهُمْ. يَتَّقَدُّ أَصْحَابَهُ. كانَ دائمَ البشْرِ، سَهْلَ الخُلُقِ، لَيِّنَ الجانبِ، ليس بفظٍ ولا غليظ. ولا صَخَابٍ، ولا فَحَّاشٍ. لا يُرَائِي أحداً. لا يَذِمُ أحداً ولا يُعِيرُهُ. ولا يَبْحَثُ عن أخطاءِ أحد... ((هذا غِيْضٌ من فيض)).. من أخلاقِ رسولنا الكريم - صلى الله عليه وسلم- الذي يجب أن نتمثَّلَ خُلُقَهُ وصِفَاتَهُ. ومعاملاتِهِ.. لذلك نحنُ نَحْفَظُ القرآنَ ونَتَعَلَّمُهُ .. ولكن إذا أردنا أن نكونَ كما أمرنا اللهُ في القرآن ، فيجبُ أن نَتَّبَعَ سيرةَ الرسولِ والالتزام بها ، وهو الذي وصَّفه اللهُ سبحانه وتعالى. قائلًا: ((وَأَنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)). الخُلُقُ العظيمُ هو التَزَامُ وانضباط. فلا غيبةَ ولا نيمَةً ولا تَجَسُّسَ ولا أكلَ لأموالِ الناسِ بالباطل. والجهادُ في سبيلِ الله. وعدمُ التولي يومَ الرَّحْف... وهو دفاعٌ عن المظلومِ واجتنبُ الفواحشِ والكبائرِ من القولِ والعمل... والتزامُ الأمانةِ والصدقِ والاستقامة... هذا هو رسولنا وقائدنا. فلنُسارعَ دوماً ليكونَ قُدُوتنا في كُلِّ شيءٍ، وفي ذلك الفورُ العظيمُ في الدنيا والآخرة. إن هذا الحشدَ من الصفاتِ النبويةِ الشريفةِ التي تجسدت في القرآنِ ورسمت ملامحَ إسلامنا العظيم. ويتأكَّد القرآنُ لقوله تعالى: (لقد كانَ لكم في رسولِ الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) هذه القدوةُ التي يُمَثِّلُها لنا رسولُنا - صلى الله عليه وسلم- هي التي تُقَوِّدُنا أيضاً إلى مواجهةِ الظلمِ والمحافظةِ على قِيَمِ الإنسانِ وحقوقِهِ. وقد كانت معاركُ الإسلامِ الكبرى وكانت الانتصاراتُ، كان انتصارُ الإسلامِ الذي حملَ للعالمِ رسالةً خالدة. هذه الرسالةُ التي استحققت أن يقودَ رسولُنا - صلى الله عليه وسلم- معاركَ الإسلامِ الأولى من أجلِ تحريرِ الإنسانِ وثبوتِ قِيَمٍ جديدةٍ تحكُمُ علاقةَ الإنسانِ بالإنسانِ. وعلاقةَ الإنسانِ باللهِ سبحانه وتعالى. الذي خلقَ الإنسانَ حراً وحثَّ على حفظِ حقوقِهِ وحمايتِها. فكانَ قولُ الله

تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ))، القتال من أجل الحق، ورفع الظلم. ونحن اليوم أكثر شعوب الأرض التي تعاني المظلومية وتُداس فيها حقوقنا الإنسانية والوطنية. إن الظلم الكبير الذي يقع علينا اليوم هو نتاج اختلال أخلاقي عميق تعاني منه حضارة الغرب، التي اعتمدت القوة والغطرسة لطرد شعب بهويته وتاريخه من هذه الأرض وإحلال مجموعات بشرية ولأهداف سياسية وعقائدية محل شعبنا في هذه الأرض المقدسة، وما سلوك الإدارة الأمريكية ورئيسها ترامب إلا أكبر دليل على غطرسة الغرب وجبروته، وطغيان العدو الصهيوني في قتلنا وتشريدنا هو امتداد لهذا الانهيار الأخلاقي الشنيع للغرب بتأييده للعدو وحمايته وإمداده بكل وسائل القوة.

لذلك علينا واجب التحريض على القتال، وواجب التحريض على الدفاع عن حقوقنا وعن حياتنا وحيات أطفالنا ومستقبل أجيالنا. أسوة برسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم. فلا يُخيفكم هذا الحشد الكبير للعدو فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ، وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ، مستحضرين قول الله

سبحانه وتعالى (وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا. مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا)، فلا خشية اليوم من الأعداء ولا خشية اليوم مما يحشدون ضدنا. فنحن دوماً وأبداً مع الله عز وجل، ودوماً نفتدي برسول الله، ودوماً بالجهاد، سنغير كل المعادلات. المهم أن نثق بالله وأن نثق بأن الله لن يخذلنا طالما التزمنا بقرآننا وبسنة رسولنا.

الأخوة والأخوات، سادتنا العلماء..

ونحن في هذه الظلال المباركة.. ضلال القرآن.. نتوقف لنبارك ونُهنئ شعبنا العظيم ومقاومتنا الباسلة بما حققته من إنجازات كبيرة وبارزة في المعارك الأخيرة، منذ مسيرات العودة إلى محطة "تأريش" وحضور سرايا القدس المميز إلى الحضور الكبير والإنجاز للمجاهدين في خان يونس البطولة والشهداء العظام. وكتائب القسام.. والانتصارات المتتالية. إلى الوحدة الميدانية التي تحققت، وغرفة العمليات المشتركة، وذلك الصمود الرائع والكبير في مواجهة العدوان، بوحدة الشعب والمقاومة، لعلها بركات ذكرى مولد سيدنا وقائدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إن شعبنا يخطُ تاريخاً جديداً بمقاومته الباسلة. من إنجاز إلى إنجاز، ومن نصر إلى نصر. ويفتح أفقاً واعداً لنستمر في هذا الطريق. هذا الصمود الذي لن يتوقف بإذن الله. يجب أن نحمله ونحافظ عليه بوحدتنا. وبمقاومتنا... ولن يُضيرنا الذين يتساقطون من حولنا. ولن يستطيع ننتياهاو أن ينتصر علينا بتفقه بين العواصم الفارحة. التي لا تعرف أنظمته أن في فلسطين رجال رغم قلة الزاد وقلة النصير ينتصرون.

ماذا تريد هذه الأنظمة من العدو... ماذا يريد هؤلاء الذين يطعنون شعبنا من الخلف؟!

ماذا يقول حكام بلاد الحرمين لترامب عندما يتباهى بالقول: لولا السعودية لكانت "إسرائيل" في خطر!.

ماذا فعلت بليل لتتلقى هذا المديح؟!

إنها أوسمة عار تُعلق على صدورهم مقابل فلسطين، ومقابل دمنا ودم أطفالنا..

وليعلم الجميع أنّ في فلسطين رجالاً لا يُضيرُهُم من خذلهم.. إنّهم في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس. أيها الأخوة والأخوات..

إننا نؤكد في هذه المناسبة على التالي:

أولاً: وحدة شعبنا على قاعدة المقاومة واستمرارها في مواجهة المشروع الصهيوني.

ثانياً: نؤكد أنّ لا عدوّ لهذه الأمة إلا الكيان الصهيوني.

ثالثاً: نؤكد أنّ وحدة قوى المقاومة إنجاز كبير، يجب المحافظة عليه.

رابعاً: نؤكد رفضنا المطلق لأيّ تفاهات مع العدو تمسّ حقوق شعبنا في فلسطين.

خامساً: ندعو إخواننا في رام الله لإنهاء مواقفهم وإجراءاتهم المعادية لغزة وللمقاومة.

سادساً: نؤكد على وحدة شعبنا في كافة أماكن تواجده.

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ)

نبارك لكم هذا الجهد المبارك. وليكن هذا الحفل التكريمي حافزاً لكل الأخوة والأخوات، وهنا لا بدّ أن أشير للحضور الكبير للأخوات الحافظات، وأهمية حضورهن وأهمية دورهن في بناء المجتمع ورعاية الجيل الجديد. فالأُم مدرسة وهي قلب المجتمع وراعيته الأساسية.

فإذا صلّحت صلّح المجتمع، ونحن نبني آمالاً كبيرة على ما تقوم به فتياتنا اليوم - أمهات المستقبل - ودورهن في بناء جيل قرآني يحمل الإسلام ويحافظ على المجتمع.

بارك الله في الجميع، ولنجعل يوم مولد نبينا - صلى الله عليه وسلّم - يوماً للقرآن الكريم.

لكم التحية جميعاً،،

ولشعبنا النصر،،

ولأسرانا الحرية،،

ولشهادتنا القبول،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

وفد من «فتح» في القاهرة بعدما غادرتها «حماس»

الشرق الأوسط . ٢٦/١١/٢٠١٨

قال رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله إنه وحكومته «جاهزون لتنفيذ كل ما يتم الاتفاق عليه في القاهرة بين حركتي فتح وحماس، بما في ذلك التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية».

وجدد الحمد لله، أمس، مطالبة حركة حماس بـ«الاستجابة لمبادرة الرئيس محمود عباس، بالعودة إلى الشرعية، وإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتمكين الحكومة في قطاع غزة للقيام بواجباتها، كما تقوم في الضفة الغربية»، مضيفاً: «أتمنى أن تتككل جميع جهود المجتمعين في القاهرة بالنجاح».

وجاءت تصريحات الحمد لله فيما تعمل مصر مع حركتي «فتح» و«حماس» من أجل استئناف المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام. ووصل وفد من حركة «فتح»، أمس، إلى القاهرة، يضم عضو اللجنتين التنفيذية والمركزية لحركة فتح عزام الأحمد، وحسين الشيخ وزير الشؤون المدنية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، واللواء ماجد فرج مدير المخابرات العامة.

وقال المسؤول الإعلامي في حركة فتح، منير الجاغوب، إن الوفد قد وصل بناء على دعوة مصرية من أجل التشاور مع الأشقاء المصريين حول ملف المصالحة. وتقول «فتح» إنها مستعدة لتنفيذ الاتفاقات السابقة فوراً، وليس لها حاجة بحوارات جديدة، وتتمسك باتفاق ٢٠١٧، القائم على تمكين الحكومة في قطاع غزة.

وقال مصدر في الحركة لـ«الشرق الأوسط»: «المطلوب بسيط: استئناف التمكين من حيث توقف»، وأضاف: «يجب تمكين الحكومة بلا قيد أو شرط، وفق الاتفاقات السابقة، أو فلتتحمل (حماس) مسؤولية حكمها».

ووصل وفد «فتح» بعد يومين من إنهاء وفد قيادي من «حماس»، ترأسه نائب رئيس مكتبها السياسي صالح العاروري، مباحثات في القاهرة.

وقال ناطق باسم «حماس»، أمس، إن أي خطوات يجب أن تتضمن تنفيذ اتفاق القاهرة ٢٠١١. وإذا لم تبدأ برفع العقوبات عن غزة، وتعزيز الشراكة الوطنية، فهي خارج الإجماع الوطني والمطلب الشعبي، ولن يُكتب لها النجاح في تحقيق المصالحة.

وأكد المتحدث باسم الحركة، عبد اللطيف القانوع، في تصريح، التزام «حماس» باتفاق ٢٠١١، وأضاف: «شعبنا ينتظر خطوات عملية لتعزيز صموده، والفصائل تتطلع لعقد مجلس وطني توحيدي لمواجهة التحديات الراهنة». وتريد «حماس» اتفاق ٢٠١١ لأنه يقضي بتشكيل حكومة وحدة مهمتها إجراء انتخابات بعد عدة أشهر، لكن «فتح» تريد اتفاق ٢٠١٧ لأنه يقضي بتسليم «حماس» الحكومة الحالية، وهي حكومة التوافق الوطني، قطاع غزة فوراً.

وقالت مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط» إن حركة حماس أبلغت المصريين بتمسكها برفع الرئيس محمود عباس «العقوبات عن غزة»، وباعتماد موظفيها ضمن كشوفات وزارة المالية الفلسطينية، وبتشكيل حكومة وحدة وطنية، وليس لديها مشكلة مع التمكين، لكن هذه الشروط تشكل عقبة أمام موافقة حركة فتح.

وتطلب «فتح» تسليم قطاع غزة بالكامل لحكومة التوافق الحالية قبل أي شيء، على أن يشمل ذلك الأمن والمعابر والجباية وسلطتي الأراضي والقضاء، وبلا أي شروط. وتعمل مصر على طرح اتفاق متزامن، وخطوة تتلوها خطوة، يقوم على تلبية مطالب الطرفين، ولا يحمل أي جديد عن الاتفاقات السابقة.

وترى القاهرة أن إتمام مصالحة الآن هو خطوة ضرورية، بعد تثبيت تهدئة في القطاع، وباعتبارها (المصالحة) مدخلاً لتوقيع تهدئة طويلة في غزة عبر منظمة التحرير، على غرار الاتفاق الذي أنهى حرب ٢٠١٤. ويريد المصريون إقناع «فتح» برفع الإجراءات بالتزامن مع تسليم «حماس» القطاع. وتعتقد مصر أن دفع رواتب موظفي «حماس» من خلال قطر خلال الشهور الـ ٦ المقبلة أزاح عبء كبيرة من وجه الطرفين، بعدما طلبت «حماس» سابقاً الاتفاق على دفعات محددة لموظفيها، وليس دمجاً فورياً أو رواتب كاملة، ورفضت «فتح» الأمر باعتباره في عهدة لجنة متخصصة. وستطرح مصر إرجاء مناقشة مسألة السلاح في غزة، العائد لفصائل المقاومة، لحين «إصلاح» منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات لها تشارك فيها «حماس». وتفكر مصر في طرح جدول متفق عليه قد يستمر شهرين أو أكثر من أجل تسلم السلطة الأمن والمعايير والجباية المالية والقضاء وسلطة الأراضي تبعاً، مع إمكانية تشكيل لجان مشتركة ومتخصصة، ويمكن أن تشارك فيها مصر، في الملفات المعقدة: الأراضي والقضاء والأمن. ويأتي التحرك المصري الجديد بعد فترة وجيزة من وضع مصر اتفاق تهدئة جديد في غزة. وتخشى مصر من أن عدم إنجاز مصالحة سيجعل الحرب مع قطاع غزة أقرب، في ظل التهديدات المتبادلة من الطرفين.

مصر تبحث مع فتح بعد حماس تطبيق المصالحة

القدس العربي . ٢٦/١١/٢٠١٨

علمت «القدس العربي» أن مسؤولي جهاز المخابرات العامة المصرية، المشرفين على ملف المصالحة الفلسطينية، قدموا نقاطاً جديدة لتطبيق اتفاق المصالحة، من أجل تجاوز الخلافات. وشرع يوم أمس وفد قيادي من فتح بعقد لقاءات مع المسؤولين المصريين، عقب مغادرة وفد من حماس، قدم لذات الغرض، على أن يبلغ الطرفان خلال الأيام القليلة المقبلة، بعد إجراءاتهم نقاشاً داخلياً، مواقفهم من تلك المقترحات، التي تأمل القاهرة أن تكون إيجابية، من أجل البدء بعقد «لقاءات ثنائية».

وشملت لقاءات المسؤولين في جهاز المخابرات المصرية مع وفد حماس، التي عقدت يومي الخميس والجمعة الماضيين، البحث في كيفية تجاوز نقاط الخلاف، بعد استكشاف آراء الفريقين (فتح وحماس) خلال زيارات سابقة للوفد لغزة ورام الله، وتمكن المسؤولون المصريون من التوصل إلى «مقاربات». ويتردد أن أولى تلك المقاربات شملت موافقة حماس على مطلب «تمكين» الحكومة من أداء عملها الكامل في غزة كما الضفة الغربية.

وقال مصدر مطلع إن وفد حركة فتح القيادي الذي وصل أمس إلى القاهرة برئاسة عزام الأحمد، وعضوية حسين الشيخ، واللواء ماجد فرج مدير المخابرات العامة الفلسطينية، سيطلع، على آخر نتائج المباحثات التي عقدها مع حماس، بخصوص خطة الحل الجديدة، والملفات التي سيجري تقديمها خلال عملية تطبيق المصالحة، وكذلك

الملفات التي سيتم تأجيل تطبيقها، وفق الخطة، من أجل تجاوز العقبات التي اعترضت تطبيق الاتفاق خلال الفترة الماضية.

بانتظار التفاصيل الجديدة

وأشار المصدر إلى أن هناك ترتيبات تجري حالياً لعقد «لقاء ثنائي» بين وفدي فتح وحماس، برعاية مصرية، وأن هذا الأمر سيتم في القريب، في حال جرت الأمور حسب المخطط الحالي، بعد أن يرد الطرفان بشكل نهائي على الخطة الجديدة التي قدمت، حيث سيعود وفد فتح من جديد إلى رام الله لإطلاع قيادة الحركة على التفاصيل الجديدة، فيما عاد وفد حماس لإبلاغ قيادة الحركة بما دار.

يشار إلى أن حركة فتح لا تمنع عودة هذه اللقاءات التي توقفت منذ مارس/ آذار الماضي، عقب حادثة تفجير موكب رئيس الوزراء الفلسطيني ومدير المخابرات لحظة دخولهما قطاع غزة. وقال عاطف أبو سيف الناطق باسم الحركة، إنه في حال تمكنت مصر من إحداث اختراق في مواقف حماس، باتجاه تطبيق المصالحة الموقع في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، فإنه لن تكون هناك أي مشكلة لدى حركة فتح في عودة اللقاءات الثنائية.

وأكد أبو سيف مع بداية زيارة وفد فتح للقاهرة، أن وفد حركته سيبحث ملف المصالحة وكل ما يتعلق به، مؤكداً أن الكرة الآن أصبحت في ملعب حركة حماس، وقال «من المبكر الحديث عن أية نتائج لحوارات المخابرات المصرية مع وفد حركة حماس، قبل الاستماع من المصريين لنتائج هذه الحوارات»، معبراً عن أمله في أن تتجح مصر في «إقناع حماس بإنهاء الانقسام جملة وتفصيلاً»، ورفض أبو سيف «تهجم» حماس على رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور رامي الحمد الله.

وكان القيادي في حماس سامي أبو زهري قد دعا الحمد الله إلى الاستقالة، وكتب على صفحته على موقع «تويتر»، يقول «الرسالة التي ينتظرها شعبنا من رامي الحمد الله إعلان استقالته، وإنهاء هذه الحقبة السوداء، التي كان أبرز عناوينها، وخطاياها البشعة ضد غزة لن ينساها أو يتجاوزها شعبنا الفلسطيني».

يشار إلى أن وفد فتح الذي وصل القاهرة أمس، سبق وأن قدم مقترحاً للمسؤولين المصريين، حول تطبيق اتفاق المصالحة الموقع في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، الذي يشمل مواعيد محددة لتنفيذ الاتفاقيات، يقوم أساسها على تمكين الحكومة.

وفي هذا السياق قال المتحدث باسم حماس، عبد اللطيف القانوع، إن حركته ملتزمة باتفاق المصالحة الموقع عام ٢٠١١، وأكد في تصريح صحافي، أن أي خطوات لتنفيذ الاتفاق لا تبدأ برفع العقوبات عن غزة، وتعزيز الشراكة الوطنية «هي خطوات خارج الإجماع الوطني والمطلب الشعبي، ولن يُكتب لها النجاح في تحقيق المصالحة».

وكان عصام الدعالي، نائب رئيس الدائرة السياسية في حركة حماس في غزة، قد أشار إلى أن وفد حركته الذي أنهى لقاءاته بالمسؤولين المصريين، أكد على موقف الحركة من المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية في مواجهة

التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني، وقال إن وفد حماس عرض رؤية الحركة «المنسجمة مع الكل الوطني والقائمة على الشراكة وتنفيذ ما تم التوافق عليه في اتفاق ٢٠١١».

وتعتبر ملفات «تمكين» الحكومة من العمل في غزة، وكذلك سيطرتها على ملفي القضاء وسلطة الأراضي، وحل مشكلة الموظفين الذين عينتهم حركة حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة، من أبرز العقبات التي تعترض طريق تطبيق المصالحة.

يشار إلى أن الدكتور رامي الحمد الله، رئيس الحكومة الفلسطينية، أعرب عن أمله في أن تتكامل جهود الوفود المجتمعة في القاهرة بالنجاح لتحقيق الوحدة الوطنية، وطي صفحة الانقسام.

نداء لإنهاء الانقسام

وأكد أن «غزة جزء مهم من الوطن ولا دولة من دون غزة ولا دولة في غزة»، وجدد مطالبته حماس بالاستجابة لمبادرة الرئيس محمود عباس، مؤكدا استمرار حكومته في تمويل قطاع غزة بملايين الدولارات.

واستغل المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة، بداية مباحثات القاهرة، وأطلق نداءً لإنهاء الانقسام. وتضمن النداء قيام حكومة الوفاق الوطني بعقد اجتماعها المقبل في قطاع غزة مع توفير الأمن لها ولجميع مرافقها، وتسهيل مهمة استلامها كافة المهام المنوطة بها في محافظات غزة بما في ذلك الجباية الداخلية، ودعا للتوحيد الفوري لكافة القوانين والأنظمة، ودمج إدارة جميع الوزارات في محافظات الوطن كافة.

ودعت المبادرة حكومة الوفاق الوطني لصياغة برنامج تنمية اقتصادية واجتماعية طارئة؛ لإنقاذ الاقتصاد المنهار، وتوفير فرص عمل في المحافظات الجنوبية، وطالبت كذلك بدمج الكادر الوظيفي حسب اتفاقات أكتوبر ٢٠١٧، وتسديد الحكومة لرواتب الموظفين كاملة مع محافظات غزة حسب الاتفاقات الموقعة.

وتضمنت المبادرة التي جاءت في نداء مؤسسات القطاع الخاص، ان تتولى حكومة الوفاق معالجة كافة المشاكل العالقة مع الجانب الإسرائيلي، بما فيها حرية حركة السلع والأفراد.

خطة لإغلاق فرع مساعدة الفلسطينيين في "USAID"

وكالة معا . ٢٠١٨/١١/٢٥

أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بأنها ستفصل حوالي نصف موظفيها البالغ عددهم ١٨٠ موظفا، في الأسابيع المقبلة، بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تعلن الإدارة الأمريكية في بداية عام ٢٠١٩ عن إغلاق الفرع الذي يساعد الفلسطينيين.

وذكرت صحيفة "هآرتس" أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تشعر بالقلق إزاء توقف النشاط المتوقع في قطاع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

ووفقا لمسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية، فإنه إلى جانب التخفيضات الواسعة في ميزانية الأونروا، قد يؤدي إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تدهور الوضع الإنساني في غزة.

ويقول مسؤولون إسرائيليون كبار إن إسرائيل عرضة لتحمل التكاليف الأمنية والاقتصادية المترتبة على هذا الوضع.

يشار إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي واحدة من أكبر المنظمات الإنسانية وأكثرها أهمية في قطاع غزة والضفة الغربية.

وتعمل الوكالة، المسؤولة عن المساعدات الخارجية المدنية للولايات المتحدة، في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٤.

ومن المتوقع أن تغلق بعد قرار حكومة ترامب تجميد ميزانية المساعدات الأمريكية بالكامل للفلسطينيين، وكان من المفترض أن تحول الولايات المتحدة هذه السنة حوالي ٢٥٠ مليون دولار للفلسطينيين، بما في ذلك من خلال الوكالة الأمريكية، وهناك ٢١٥ مليون دولار من هذه الميزانية مخصصة للتنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية ومبادرات التعايش.

ومن بين أمور أخرى، استثمرت الوكالة حوالي ٥,٥ مليار شيكل في الضفة الغربية وغزة في مشاريع البناء وترميم الطرق، وإنشاء العيادات والمدارس والمرافق المجتمعية وأنظمة المياه والصرف الصحي. كما قامت الوكالة بشراء المعدات الطبية، وتدريب الأطباء والمعلمين، وتشجيع الفلسطينيين على البقاء في الأطر التعليمية.

وكجزء من محاولات التوصل إلى ترتيبات مع غزة، سمحت إسرائيل للوكالة، في آب الماضي، بإدخال معدات لبناء محطة كبيرة لتحلية المياه وثمانية خزانات مياه للشرب بتكلفة تبلغ ٦٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد. وبسبب سياسة ترامب، اضطرت الوكالة إلى وقف المشاريع التي روجت لها. ووفقاً لمصادر كانت ضالعة بما يحدث، في الأشهر الأخيرة، فإن السفير الأمريكي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، لم يبد أي اهتمام بالمنظمة واحتياجاتها، وتجنب عقد اجتماعات مع الوكالة حول المشاريع المشتركة. وقالت تلك المصادر إن سياسة ترامب تهدف إلى الضغط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لاستئناف الحوار مع الولايات المتحدة وإسرائيل قبل نشر خطة السلام الأمريكية المعروفة بصفقة القرن.

هجوم حلب الكيميائي: «اتفاق سوتشي» يهتز... ولا يسقط

الأخبار . ٢٠١٨/١١/٢٦

لم تسجل تركيا أي اعتراض على الرد الميداني الذي استهدف موقع إطلاق القذائف «الكيميائية» التي طاولت أحياء حلب الغربية، أول من أمس؛ وبعد اتصالات نشطة مع الجانب الروسي، خلصت إلى أن هدف هذا «الاستفزاز» عرقلة مسار «اتفاق سوتشي»

بقيت أطراف مدينة حلب الغربية مسرحاً للتوتر منذ إعلان «اتفاق سوتشي» الروسي - التركي، مسجلة اشتباكات وقصفاً متقطعاً خلال الشهرين الماضيين، لم تحدّ منه التهدة المضمّنة في «الاتفاق» ولا «المنطقة المنزوعة

السلاح» المفترضة، التي تشمل الريف المحاذي للمدينة من الغرب والجنوب الغربي. هذا التصعيد بلغ أول من أمس، إحدى ذراه، عبر قصف نفذته الفصائل المسلحة المنتشرة قرب منطقة الراشدين، تسبب في إصابة أكثر من ١٠٠ مدني في أحياء الخالدية وجمعية الزهراء وشارع النيل، بحالات اختناق حادة ومتوسطة. الاعتداء الذي استخدمت فيه قذائف تحوي مواد كيميائية (غير محددة بدقة بعد)، أفضى إلى رد ميداني عبر غارات جوية استهدفت مواقع إطلاق تلك القذائف على أطراف حي «الراشدين ٤». وأنت تلك الغارات بعد إبلاغ القوات الروسية الجانب التركي عنها بشكل مسبق، عبر قنوات الاتصال المشتركة. ورغم مرور ما يزيد على يوم على الهجوم، لم تخرج أي تصريحات غربية واضحة تُدينه، أو تشير إليه في الحد الأدنى، عدا تأكيد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون أن بلاده لا تملك معلومات كافية في هذا الشأن. وبينما استنكرت روسيا وإيران هذا الاعتداء، طالبت دمشق مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بالتحرك وإدانتها، وإجبار الدول التي تسهم وتسهل نقل أسلحة إلى الجماعات المسلحة، على الالتزام بالقرارات الدولية. ووفق المتوقع، خرجت الفصائل المسلحة التي ترعاها تركيا، كما «هيئة التفاوض» المعارضة، لتتفي الرواية الرسمية، وتتهم الحكومة بفبركة الاعتداء، بما يتيح لها بدء عمل عسكري جديد وإعاقة العملية السياسية، على حد تعبير رئيس «الهيئة» نصر الحريري.

وفي مقابل تلك الادعاءات التي ساققتها «الهيئة» المعارضة و«الجبهة الوطنية للتحرير» لنفي المسؤولية عن الاعتداء وتحميلها إلى الجانب الحكومي، كان لافتاً الموقف التركي الرسمي تجاه الهجوم، وتجاه ردّ الفعل الميداني عليه. فتركيا لم تدن الاعتداء ولكنها رأت أن هدفه الإضرار بـ«اتفاق سوتشي»، كما أنها - وبصفتها دولة ضامنة لتنفيذ الاتفاق - لم تسجل اعتراضاً على الغارات التي استهدفت مواقع في ريف حلب الغربي، والتي تعدّ الأولى من نوعها منذ منتصف أيلول الماضي. ويشير موقف أنقرة هذا إلى عدم اعتراضها على دقة المعلومات التي استندت إليها موسكو ودمشق للرد على مصادر القصف. ورغم حساسية الاعتداء، إلا أنه لن يقود على الأرجح إلى تسخين خطوط التماس بما يفضي إلى معركة واسعة على أطراف مدينة حلب؛ وهذا ما تشير إليه بوضوح طبيعة الرد المباشر والمحدود، والمنسّق مع الجانب التركي. غير أنه سيشكل نقطة مهمة في سياق الضغط الروسي على تركيا، للالتزام بتنفيذ الاتفاق الخاص بمحيط إدلب، ضمن مهل زمنية معقولة. ويتساق ذلك مع الاتصالات العسكرية النشطة بين روسيا وتركيا، والتي كان آخرها أمس بين وزير دفاع البلدين. ووفق المعلومات التي أوردتها وزارة الدفاع التركية، فقد تبادل الوزيران «الآراء بشأن الاستفزازات الأخيرة التي لا هدف منها سوى الإضرار باتفاق سوتشي». وقد يحضر هذا الهجوم في سجلات لاحقة ضمن «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية»، لا سيما أن الأخيرة سوف تعمل في مطلع العام المقبل على «تحديد المسؤولين عن الهجمات الكيميائية في سوريا»، بعدما تم تعديل ولايتها (في نظامها الداخلي) الأسبوع الماضي، لتشمل تحميل المسؤولية لا التحقيق فقط، رغم اعتراض روسيا والصين.

وعلى صعيد آخر، أبدت تركيا بوضوح تخوفها من توجه القوات الأميركية إلى نصب «نقاط مراقبة» على الحدود السورية - التركية في شرق الفرات. وأعرب وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، أول من أمس، عن اعتقاده بأن إنشاء نقاط مراقبة أميركية سيزيد من تعقيد الوضع المعقد أصلاً، هناك، مضيفاً أنه أبلغ الجانب الأميركي موقف

بلاده السليبي من هذه الخطوة. وأتى ذلك في وقت وسّع فيه تنظيم «داعش» هجماته في محيط جيب هجين، في شرقي دير الزور، ما تسبب في مقتل عشرات من عناصر «قوات سوريا الديمقراطية» في محيط بلدة البصرة وحقل التنك النفطي.

أما دبلوماسياً، فقد اتفق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، و المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، على ضرورة العمل على تشكيل «اللجنة الدستورية» قبل نهاية العام الحالي. وجاء ذلك في لقاء جمعهما قبل أيام على هامش مؤتمر في روما. ووصف دي ميستورا تشكيل «اللجنة» بأنه «نقطة بداية يمكن أن تغير المعطيات، لأن في ذلك فائدة للجميع، وبينهم الرئيس السوري بشار الأسد».

غارات روسية على المنطقة العازلة للمرة الأولى منذ اتفاق سوتشي

الحياة . ٢٠١٨/١١/٢٦

غداة اتهام روسيا والنظام السوري «إرهابيين ومسلحين» تنفيذ هجوم باستخدام غاز الكلور على أحياء في مدينة حلب، شنت طائرات روسية للمرة الأولى منذ اتفاق سوتشي حول إدلب مواقع في المنطقة العازلة جنوب محافظة حلب وغربها. وفي حين نفى مصدران في المعارضة السورية المسؤولية عن الهجوم، وامتلاك المعارضة اصلاً إمكانية تصنيع غاز الكلور وحرقه في القذائف، قال أحدهما إن «النظام السوري وروسيا وإيران مستفيدة من هذا الاستهداف»، واتهم إيران «تزويد ميليشيات تابعة له بالقذائف المحقونة بالكلور من أجل عودة انتشار قواتها في أحياء حلب».

وسارع النظام السوري وروسيا مساء أول من أمس، إلى اتهام المعارضة باستهداف أحياء الخالدية وشارع النيل وجمعية الزهراء في حلب بهجوم استخدم فيه الكلور أسفر عن إصابة نحو ١٠٧ مدنيين بحالات اختناق. وقالت الناطقة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إن «قصف مدينة حلب الآمنة، الذي نفذه الإرهابيون والمسلحون من المناطق الخاضعة لسيطرتهم، محاولة لمنع تطبيع الحياة في سورية، ويتطلب إدانة غير مشروطة من المجتمع الدولي، خاصة أن الأمر يتعلق باستخدام الكلور في الهجوم». وكان الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور كوناشينكوف قال بعد ساعات من الهجوم إنه «وفقاً للبيانات الأولية التي تؤكد أعراض التسمم عند الضحايا، فإن القذائف التي أطلقت على المناطق السكنية في حلب محشوة بالكلور»، وزاد: «من الواضح جداً أن الخوذ البيض على صلة مباشرة بالمنظمات الإرهابية في سورية، لا سيما تلك الموجودة في المنطقة منزوعة السلاح في إدلب». وأوضح كوناشينكوف أنه وفقاً للمعلومات الواردة من حميميم، «فقد أطلقت قذائف هاون عيار ١٢٠ ملم».

وللمرة الأولى منذ توقيع اتفاق سوتشي حول إدلب في ١٧ أيلول (سبتمبر) الماضي شنت طائرات حربية روسية غارتين جويتين منفصلتين على مناطق ريف حلب الغربي أولهما على منطقة الراشدين التي تبعد مسافة ١٣٠٠

متر عن مكان تمركز نقاط المراقبة التركية، والثانية على بلدة خان طومان جنوب المدينة، وأكدت فصائل معارضة أن الطيران الحربي الروسي واصل تحليقه أمس في الأجواء الشرقية لمدينة معرة النعمان بريف إدلب. ونفى الناطق باسم «الجبهة الوطنية للتحرير» النقيب ناجي مصطفى في اتصال مع «الحياة» أن يكون «أي من فصائل الجبهة استهدف بأي قذيفة منطقة حلب مساء أول من أمس».

وقال: «إن قواتنا استهدفت فقط مواقع عسكرية في حماة رداً على جريمة جرجناز»، وشدد على أن «الفصائل تستهدف عادة مواقع النظام العسكرية والمليشيات الإيرانية ولم تستهدف أحياء سكنية أبداً»، واتهم مصطفى النظام بمسرحيات مكشوفة ومفضوحة، للتغطية على جرائمه.

وقال مصدر قيادي في فصائل «الجيش الحر» المقربة من تركيا في اتصال مع «الحياة»: «إن روسيا والنظام وإيران هي من تسوق في الآونة الأخيرة أكاذيب حول تحضير هجوم باستخدام غاز الكلور وتخص الخوذ البيض بالاتهامات». وأوضح المصدر وهو ضابط كبير انشق عن النظام إن «الخبراء يعلمون أن لا قدرة للمعارضة على اجراء هجمات كيميائية باستخدام غاز الكلور أو أي مواد كيميائية أخرى»، مشيراً إلى أن «المعارضة لا تملك المخابر والمواد والخبرات اللازمة لتحضير القذائف وحشوها بالمواد السامة».

وأوضح المصدر أن «إيران ترغب باستغلال الحادثة من أجل عودة مليشياتها إلى بعض أحياء حلب بعدما اضطرت إلى الانسحاب منها لفتح صراع مع مليشيات الدفاع الوطني التابعة للنظام بقيادة آل بري»، وزاد أن «روسيا تسعى إلى الضغط على تركيا قبيل جولة آستانة الجديدة بعد أيام، وترغب في اقناع الغرب بأنها كانت محقة بأن المعارضة تحضر لهجوم كيميائي».

وأشار الناطق باسم هيئة التفاوض السورية المعارضة يحيى العريضي إلى أن «النظام السوري كان يوقت انطلاق كل جولة من جولات جنيف بتنظيم عمل إرهابي ويتهم المعارضة». وقال العريضي في اتصال مع «الحياة»: «إن توقيت الهجوم الحالي يأتي قبل أيام من عقد جولة آستانة في ٢٨ و ٢٩ من الشهر الجاري، واللجنة الدستورية على نار حامية مع مطالبة كل العالم بانتهاء تشكيل هذه اللجنة ومباشرة عملها». ورأى أن «النظام يريد أن يتملص من العملية السياسية بعدما ماطل طويلاً ووضع الشروط المعرقة لتشكيل اللجنة الدستورية».

نتنياهو يسعى إلى إلغاء "صفقة القرن"

الغد الأردنية . ٢٦/١١/٢٠١٨

كشف مصادر سياسية إسرائيلية مقربة من المنظمات الصهيونية الأميركية، عن طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من الإدارة الأميركية، عبر سفيرها لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، بأن يتم تأجيل إعلان "صفقة القرن" لما بعد الانتخابات الإسرائيلية.

وترجح المصادر أن تستجيب الإدارة الأميركية لطلب ننتياهو، ذلك أن الرئيس دونالد ترامب معني بنجاح ننتياهو في تولي رئاسة الحكومة الإسرائيلية القادمة، ولا يريد أن يتسبب بأي خسارة له. في حين أعربت جهات إسرائيلية عن قلقها من قرار الإدارة الأميركية، وقف المساعدات الأميركية للمناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، من خلال مشروع الـ "USAID"، ما يعني تقاوم الأزمة الاقتصادية في قطاع غزة، على وجه الخصوص.

ونقلت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، عن مسؤولين في المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة قولها، إن ننتياهو يسعى من خلال شخصيات أميركية يهودية الى تأجيل الإعلان عن صفقة القرن، وعملها إلغائها، وقالوا للصحيفة، إنه "في نظر ننتياهو، فإن خطة السلام هي كابوس، وهو يعتزم عمل كل ما في وسعه كي يمنع نشرها".

وحسب الصحيفة، فإن من بين الناشطين لمنع الإعلان عن "الخطة"، السفير الإسرائيلي في واشنطن رون دريمر، وهو من أكثر الشخصيات المقربة لنتنياهو وللجناح اليميني المتشدد في الحزب الجمهوري الأمريكي. ومعه السفير الأمريكي في إسرائيل دافيد فريدمان. وحسب مصادر "معاريف" فإن هذين الاثنين منعنا قبل عام نشر مسودة لخطة ترامب، كان قد أعدها المبعوث جيسون غرينبلات.

وقالت الصحيفة حسب هؤلاء، إن "دريمر ببساطة هو منفذ كلمة ننتياهو في واشنطن، والسفير فريدمان يرى نفسه سيد وحامي المستوطنات". و أن "الخطة تتضمن قيودا على البناء في المستوطنات". وحسب ذات المصدر، فإن ننتياهو "لم يستطع مبادرة السلام لترامب من اللحظة الأولى"، وأنه شدد معارضته ومسايعه لإحباطها في اعقاب الازمة الاخيرة في حكومته واهتزاز الائتلاف.

وحسب تقديرات سابقة، فإن ننتياهو يتحفظ كثيرا مما يسمى "صفقة القرن"، لأنه مهما كانت الصفقة تتماشى مع أجندات اليمين الاستيطاني الإسرائيلي، فإنها ستنتص في بعض بنودها، على ما يتعارض مع مخططات اليمين الذي يقوده ننتياهو، لفرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على الغالبية الساحقة من مناطق الضفة المحتلة، وتحويل التجمعات السكانية الفلسطينية الى جيوب محاصرة، منفصلة عن بعضها، تدير شؤونها اليومية الحياتية. من جهة أخرى، قالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، إن لدى الحكومة قلقا من قرار الإدارة الأميركية، وقف أنشطة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في قطاع غزة والضفة الغربية بحلول عام ٢٠١٩. ونقلت الصحيفة، عن مصدر في قيادة جيش الاحتلال والمخابرات قولهم، إن "من شأن هذا أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بحيث ستتحمل إسرائيل الأعباء وستدفع الثمن الأمني والاقتصادي والصحي جراء تقاوم الأوضاع في القطاع.

وحسب ما نشر، فإن وزارة الخارجية الأميركية أبلغت في الأسبوع الماضي إدارة المؤسسة، أن عليها تقليص نصف طاقم الموظفين في المؤسسة البالغ تعدادهم ١٨٠ موظفا، حيث من المتوقع أن تعلن الإدارة الأميركية مطلع العام ٢٠١٩، عن إغلاق الفرع الذي يقدم المساعدات للفلسطينيين. وتنشط الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمكلفة بتقديم المساعدات الخارجية للمدنيين في دول مختلفة، وأيضا في الضفة وغزة منذ العام ١٩٩٤.

تمديد ولاية آيزنكوت لأسبوعين.. وه ملفات على طاولة كوخافي

عرب ٤٨ . ٢٦/١١/٢٠١٨

رغم أن الحكومة الإسرائيلية صادقت، أمس الأحد، على تعيين اللواء أفيف كوخافي رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي، إلا أنها قررت تمديد ولاية رئيس الأركان الحالي، غادي آيزنكوت، بسبب تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن "أوضاع أمنية حساسة"، وفقاً لما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، اليوم الإثنين.

ولا يعد تمديد ولاية قادة في الجيش الإسرائيلي قبل أية عملية عسكرية جديداً، لكن الجديد هو عدم الحفاظ على سرية ذلك، فقبل توجيه إسرائيل ضربة عسكرية لما زعمت أنه "مفاعل نووي سوري" في دير الزور، صيف العام ٢٠٠٧، أعلن نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي حينها، موشيه كابلينسكي، إرجاء انتهاء ولايته بأسابيع حتى يتمكن خلفه من دخول منصبه، وفقط بعد تنفيذ الهجوم في سورية تبين سبب ذلك.

ولا زال وزير الأمن الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبيرمان، يصرّ على موقفه بأن لا قضية أمنية كبيرة يناقشها الجيش الإسرائيلي حالياً "وإلا لما كان خرج من منصبه".

ولفتت "يديعوت أحرونوت" إلى أن تمديد ولاية آيزنكوت يثير أسئلة حول إذا ما كان نتنياهو يريد، باتخاذ هذا القرار، تبرير تصريحاته عن "فترة أمنية حساسة تعيشها إسرائيل"، في خطابه، الأحد الماضي، ما أثار انتقادات ضده، "حتى لو لم يكن وراء هذه التصريحات إلا محاولات للتعامل مع انتقاده سياسياً".

من جهتها، عدّدت صحيفة "ذا جيروزاليم بوست" خمس تحديات خارجية وداخلية تواجه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجديد، كوخافي، أبرزها الوجود الإيراني في سورية، وحزب الله اللبناني، وقطاع غزة، جهوزية الجيش الإسرائيلي لأية حرب مقبلة، وقانون تجنيد الحريديين، بالإضافة إلى عدم وجود وزير للأمن.

الوجود الإيراني في سورية وحزب الله:

وقالت "جيروزاليم بوست" إنه يتعين على كوخافي مواصلة التهديدات المتزايدة التي يشكّلها "النفوذ الإيراني المتنامي" في الشرق الأوسط، إذ عادت الجبهة الشمالية لإسرائيل، خلال السنوات الأخيرة، الأولوية الأكبر للجيش الإسرائيلي.

واعترف الجيش الإسرائيلي بتنفيذ مئات الغارات الجوية على أهداف إيرانية في سورية، خلال الأعوام الأخيرة، لمنع التموضع الإيراني فيها.

ووفقاً لتقارير أجنبية، يُعتقد أن الجيش الإسرائيلي زاد من عملياته العسكرية السرية في المنطقة، بالإضافة إلى توطيده العلاقات مع دول تعتبر إيران تهديداً مشتركاً، لمواجهة "النفوذ الإيراني المتنامي".

غزة:

أما ثاني أبرز التهديدات التي تواجه الحدود الإسرائيلية، وفقاً لـ"جيرزاليم بوست"، فهو قطاع غزة، فرغم أن أيزنكوت لم يخض حرباً على القطاع أثناء شغله منصبه رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي، فقد استعادت الفصائل الفلسطينية في القطاع قدراتها العسكرية لما قبل العدوان الأخير عام ٢٠١٤، ومنذ انتهاء هذا العدوان حتى الآن أطلقت الفصائل الفلسطينية مئات الصواريخ نحو بلدات إسرائيلية، آخرها كان بداية الشهر الجاري.

ووفقاً للصحيفة، فرغم "النجاح الذي حقّقه منظومة 'القبة الحديدية' في إسقاط عدد من الصواريخ من القطاع"، إلا أنّ حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" أثبتتا أنهما قادرتان على إرباك المنظومة عبر إطلاق صاروخ كبير مرفقاً بعشرات قذائف الهاون الصغيرة.

ويتوقع الجيش الإسرائيلي أن يخلي البلدات الإسرائيلية المحاذية للقطاع في أية حرب مقبلة نتيجة لتعرضها المحتمل لعشرات الصواريخ من غزة، كما سيشرف كوخافي على الانتهاء من بناء حاجز ضد الأنفاق يقوم الجيش الإسرائيلي بحفره حالياً.

جهوزية الجيش الإسرائيلي

وعلى الرغم من حالة الجهوزية التي تدّعيها إسرائيل لأية حرب مقبلة، إلا أن قائد "لجنة المظالم" للجيش الإسرائيلي، الفريق أول يتسحاك بريك، في حزيران/يونيو الماضي، أثناء تركه منصبه، قال إن الجيش الإسرائيلي في "حالة رهيبة، وغير مستعد بالكامل في حالة اندلاع حرب أخرى"، محدّراً من أن هناك "عواقب وخيمة تضر بمستوى الأداء والانضباط والدافع للجنود الإسرائيليين". وبينما رفض قادة الجيش الإسرائيلي رسمياً ادّعاءك بريك، إلا أن ادعاءاته ستكون أولوية لدى كوخافي.

قانون تجنيد الحريدين:

سيكون على كوخافي التعامل مع قانون تجنيد الحريدين الذي أثار أزمة داخل الحكومة الإسرائيلية كادت أن تسقطها في آذار/مارس الماضي، إذ يضع مشروع القانون أهدافاً ترتفع كل عام على مدى العقد القادم لتجنيد الحريدين، عبر فرض عقوبات على المدارس الدينية الحريدية إن لم تلتزم بالنسبة المحددة للزيادة.

وقد واجهت التعديلات التي أقرت في الكنيست عام ٢٠١٤، بهدف زيادة تجنيد الحريدين بشكل تدريجي، معارضة شديدة في أوساط الحريدين. ومع ذلك، ووفقاً للبيانات الصادرة عن الجيش الإسرائيلي في العام الماضي، فإن عدد المجنّدين الحريدين في الجيش الإسرائيلي وصل العام الماضي إلى ٥٠٠٠.

ويخشى الجيش الإسرائيلي، وفقاً لـ"جيرزاليم بوست" من زيادة التوترات الدينية "الواضحة بالفعل"، بسبب زيادة أعداد المجنّدين الحريدين، "وسيتعيّن على كوخافي السير على حبل مشدود، بين الحاجة إلى وجود جيش قوي موحد، وبين احترام رغبات المجتمع الحريدي والمجتمعات غير الدينية على حد سواء".

أزمة ننتياهو

لم يكن كوخافي خيار ننتياهو المفضّل لرئاسة أركان الجيش الإسرائيلي على الرغم من تعيينه في نهاية المطاف، إذ يقول عدد من التقارير الصحافية إن ننتياهو، الذي يشغل الآن منصب وزير الأمن، أيضاً، الجنرال إيال زامير، إلا أن ليبرمان وضع ننتياهو "تحت الأمر الواقع" بإعلانه اختيار كوخافي للمنصب.

وكانت إذاعة الجيش الإسرائيلي قد ذكرت، أمس الأحد، أن نتنياهو وليبرمان تشاجرا هاتفياً أثناء وجود الأول في عُمان، بداية الشهر الجاري، بسبب إعلان ليبرمان عن اختيار كوخافي. وهدد نتنياهو، حينها بمنع مناقشه التعيين في الحكومة الإسرائيلية، إلا أنه تراجع عن ذلك لاحقاً.

معهد أبحاث إسرائيلي: هذا هو المخرج من المأزق مع الفلسطينيين

عربي ٢١. ٢٦/١١/٢٠١٨

طرح معهد أبحاث إسرائيلي، خطة سياسية تعتمد على خطوات معتدلة ومتدرجة، تفتح نافذة "لتسوية دائمة"، لا تتعلق باستئناف المفاوضات أو بوجود وسيط بين الجانبين؛ الفلسطيني والإسرائيلي.

وعرض معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، التابع لجامعة "تل أبيب" العبرية، في نشرته الفصلية بعنوان: "تقدير استراتيجي"، أعدها الخبير العسكري يارون شنايدر، "مخططاً لمسيرة سياسية إسرائيلية فلسطينية، يعتمد على خطوات معتدلة ومتدرجة؛ لتوسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية وتعزيز قدراتها".

وأوضح أن "المخطط السياسي لا يتعلق باستئناف المفاوضات، وهو كفيل بأن يقلل مستوى التوتر ويدفع الحوار السياسي بين الطرفين، ويوقف الانزلاق نحو واقع الدولة الواحدة، وهذا هو الهدف المهم والواقعي"، لافتاً إلى أن "المخطط يحافظ على احتمالية حل الدولتين، ومن ثم تحسين الوضع السياسي والأمني لإسرائيل".

وفي ظل وجود حكومة يمينية إسرائيلية، استبعد المعهد، إمكانية استئناف المفاوضات، "في الوقت الذي ترفض إسرائيل طلب السلطة وقف البناء في المستوطنات، وترفض السلطة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية"، منوها إلى أن "الإحساس القائم في الطرفين، أنه لا يوجد شريك لاستكمال المسيرة السياسية".

وبين أنه في ظل "السيطرة السياسية والأمنية لإسرائيل على معظم الضفة، واستمرار التعاون الأمني مع السلطة، يمكن لإسرائيل أن تتخذ خطوات سياسية متوازنة ومتدرجة، من شأنها أن تساعد في بناء ثقة متبادلة، وتؤدي إلى استئناف مسيرة سياسية مع الفلسطينيين، دون التعلق بالمفاوضات أو اتفاق دائم، ودون وساطة أي طرف ثالث".

وأضاف: "توجد اليوم فرصة لفحص خطوات سياسية لا تتعلق بوساطة أمريكية، ويمكن لإسرائيل أن تبادر بها لتعزيز قدرة حكم السلطة، وتوسيع المجال الجغرافي الذي يمكنها من تطبيق صلاحياتها المدنية؛ ويشمل؛ حفظ النظام، التخطيط المدني، تطوير البنى التحتية القائمة، مع التشديد على التجمعات السكانية الفلسطينية في المناطق ج، والامتناع عن البناء خارج المستوطنات القائمة، وهذا يساعد على بقاء حل الدولتين قابلاً للتنفيذ".

ونبه إلى أن "السلطة لن تخرج كاسبة من تخليد الوضع القائم، الذي لا يعطي أي إنجازات لها، وهي تتطلع لتعزيز مكانتها وصلاحياتها"، مرجحاً أن تستقبل الخطوات التي يمكن أن تبادر لها "تل أبيب"، بـ"الترحاب" من قبل رام الله.

وذكر أنه "في غياب الحاجة للبلورة المسبقة لأي تفاهات، يسمح المخطط للإسرائيليين والفلسطينيين بالتغلب على أحد العوائق التي تمنع استئناف المفاوضات وبناء الثقة، عبر زيادة التنسيق والتعاون العملي على الأرض دون الدخول في جدالات سياسية".

ونوه إلى أن "تحسين الشروط المعيشية للفلسطينيين والدفع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، إضافة لإجراءات نحو تحقيق تقرير المصير الفلسطيني؛ كل هذا كفيل بأن يؤثر بشكل إيجابي على المكانة الدولية لإسرائيل، ودحض الادعاء بأنها تسعى لخلق نظام أبرتهايد في المناطق".

واعتبر أن "عرض إسرائيل لهذا المخطط في المؤسسات الدولية، كفيل بأن يقلل الشجب الدبلوماسي والضغط على إسرائيل في المحافل غير المريحة لها"، لافتاً إلى أن "تبلور معسكر سني بقيادة السعودية مناهض لإيران؛ التي تتدخل في العالم العربي وتحث الفلسطينيين للعمل ضد إسرائيل، كفيل بأن يؤدي إلى سياسة جديدة من هذا المعسكر تجاه إسرائيل والفلسطينيين، ومحاولة بناء مسيرة سياسية بينهما مثلما أعلن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان".

وحول بدائل حل الدولتين، بين المعهد أنه سيق أن طرحت؛ ومعناها حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار دولة واحدة، وأن "يخضع السكان الفلسطينيون للسيادة الإسرائيلية، ضمن فكرة الأغلبية اليهودية في الدولة، ومعنى هذا أن الفلسطينيين لن يكون لهم مكانة المواطنة المتساوية مع اليهود؛ وهذا لن يرضي الفلسطينيين، ولن يحظ بتأييد دولي".

كما "طرحت فكرة الكونفدرالية كحل سياسي ممكن في الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا عملياً شكل آخر لحل الدولتين وليس حلاً مختلفاً من الناحية الجوهرية، ومن يؤيد هذه الفكرة التي تتطلب إقامة القسم الفلسطيني من الكونفدرالية وتعبير آخر دولة فلسطينية، لا يعرض حلاً عملياً لتنفيذه في الواقع القائم".

وأضاف: "هم يركزون رؤياهم على الواقع الذي سينشأ بعد إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن ليس في شق الطريق السياسي لمثل هذا الواقع، ومن ثم، فإن هذه رؤيا ليست قابلة للتنفيذ اليوم"، لافتاً إلى أن "حلاً آخر طرح على أساس فكرة الفيدرالية؛ وهو فرض القانون (الإسرائيلي أو الأردني) على عدد من الحكم الذاتي (فيدراليات) الفلسطينية، وهذه الفكرة هي شكل آخر لحل الضم أو حل الدولة الواحدة".

وحول آلية تنفيذ المخطط السياسي المقترح، ذكر أنه "يمكن أن تعلن إسرائيل من طرف واحد عن الخطوات المقترحة، أو بتوافقات ملموسة وتعاون موضعي بين إسرائيل والسلطة في موضوع نقل الصلاحيات المدنية التي لا تنص عليها الاتفاقات القائمة".

ووفق الواقع، "يبدو أن المجال الذي يمكن العمل فيه دون عراقيل سياسية جدية؛ هو نسيج الحياة المشتركة (شبكات المياه، الكهرباء، المواصلات والاتصالات)، ومشاريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية (كبناء مراكز طبية، مشاريع تكنولوجية وغيرها)، يمكن لإطلاقها أن يشكل حوافز لتوسيع التعاون لعموم السكان".

ولهذا، يقترح المخطط أن "يتم تكييف السياسة الإسرائيلية في المناطق وفقا لثلاثة معايير هي؛ الأول؛ تقييد البناء الاستيطاني في المناطق (ب و ج)، لغرض الحفاظ على التواصل الجغرافي اليهودي مقابل التواصل الفلسطيني".

والثاني، "نقل إسرائيل صلاحيات مدنية للسلطة، كان يفترض أن تتقل في التسعينيات، ولكنها نفذت جزئيا أو لم تنفذ، مع إعادة الانتشار (الجيش الإسرائيلي) داخل المناطق (ج) مع مراعاة التغييرات الديمغرافية التي تمت منذ التسعينيات".

وأما المعيار الثالث، هو "الاتفاقات الموضعية على توسيع البناء وتنمية البنى التحتية في البلدات التي تعمل فيها السلطة منذ الآن وفقا لاحتياجات السكان".

وحول موقف السلطة من هذا المقترح الإسرائيلي، قال: "يفهم من محادثات مع مسؤولين في السلطة؛ أنهم مستعدون للتنسيق مع إسرائيل بل والاتفاق خطيا على عناصر في المخطط السياسي، طالما لم تلغ تل أبيب حل الدولتين ولم تقرر الحدود الدولية من طرف واحد".

وخلص المقترح إلى أن "مثل هذا المخطط المقترح، سيسمح لإسرائيل والفلسطينيين بتحسين علاقاتهما وقدرتهما على التعاون، وبالأساس الإبقاء على إمكانية الانفصال لدولتين، وهو الطرح الذي أصبح المبدأ للصيغة الأكثر قبولاً لحل النزاع بين الطرفين".

وزير الاقتصاد الإسرائيلي إيلي كوهين يتلقى دعوة لزيارة البحرين

الأنباء الألمانية . ٢٠١٨/١١/٢٦

تلقى وزير الاقتصاد الإسرائيلي، إيلي كوهين، دعوة رسمية لزيارة البحرين منتصف شهر نيسان/إبريل من العام المقبل للمشاركة في مؤتمر عالمي على مستوى وزراء حول الدول الناشئة الرائدة في مجال التكنولوجيا والابتكار ينظمه البنك الدولي.

وذكرت هيئة البث الإسرائيلي، الأحد، أن المؤتمر سيناقش على مدار ثلاثة أيام الأساليب لتحفيز أماكن العمل وتعزيز النمو الاقتصادي بمشاركة صناع قرار، ومبشرين، ومستثمرين من مئة وسبعين دولة. كان وزير النقل الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، قد شارك في مؤتمر عقد الشهر الجاري في سلطنة عُمان واقترح خلاله إقامة خط سكك حديدية يربط إسرائيل ومنطقة الخليج.

ننتياهو يبلغ رئيس تشاد بأنه سيزور مزيدا من الدول العربية قريبا

رويترز . ٢٠١٨/١١/٢٦

أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، رئيس تشاد، إدريس ديبي، الذي يزور دولة الاحتلال الاسرائيلي بأنه يتوقع أن يزور المزيد من الدول العربية في المستقبل القريب بعد أن ذهب إلى سلطنة عمان، الشهر الماضي.

ولإسرائيل علاقات دبلوماسية مع اثنتين فقط من الدول العربية هما مصر والأردن، غير أن نتنياهو لمح إلى تحسن العلاقات مع دول خليجية تعتبرها إسرائيل حلفاء طبيعيين في مواجهة القوة الإقليمية لإيران.

وزار نتنياهو ووزراؤه عددا من الدول الخليجية في الأسابيع القليلة الماضية. وعلى الرغم من أنه لم يحدد وجهته العربية القادمة، ذكرت وسائل الإعلام المحلية أن إسرائيل تجري محادثات بالفعل مع البحرين بشأن إقامة علاقات رسمية، مما يجعلها محطة محتملة للزيارة.

قال نتنياهو: "ناقشنا... التغيرات الكبيرة التي تحدث في العالم العربي في علاقاته مع إسرائيل"، مضيفا أنه سيجري مزيدا من الزيارات لدول عربية قريبا جدا

ووصل ديبي إلى إسرائيل، الأحد، في أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس البلد الأفريقي الذي قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في عام ١٩٧٢.

وقال نتنياهو: "ناقشنا... التغيرات الكبيرة التي تحدث في العالم العربي في علاقاته مع إسرائيل"، مضيفا أنه سيجري مزيدا من الزيارات لدول عربية قريبا جدا.

وتحرص حكومة نتنياهو على التواصل مع أفريقيا حيث ما زالت بعض البلدان الأفريقية تبقي على مسافة بينها وبين إسرائيل منذ احتلال أراض فلسطينية في حرب عام ١٩٦٧. ولإسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٣٢ من دول القارة البالغ عددها ٥٤ دولة.

وقال ديبي إن زيارته "تاريخية" لكلا الجانبين "وقد تيسر فتح صفحة جديدة في العلاقات بيننا"، لكنه أضاف أنه لا يمكن تجاهل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حتى مع تجدد العلاقات.

وقال ديبي: "تجدد العلاقات الدبلوماسية بيننا، الذي أرغب فيه بشدة، ليس بالتأكيد أمرا يمكن أن يطمس القضية الفلسطينية".

وأضاف أن الاتصالات غير الرسمية بين إسرائيل وتشاد مستمرة منذ فترة طويلة. وقال مصدر لرويترز إن الزيارة تركز على الأمن، مضيفا أن إسرائيل أمدت جيش تشاد بالسلاح والعتاد هذا العام لمساعدته في محاربة متمردين.

من جهته، عبر المسؤول الفلسطيني الكبير واصل أبو يوسف عن استيائه من زيارة ديبي، قائلا إن على جميع الدول والمؤسسات أن تقاطع حكومة إسرائيل "المتطرفة" وتفرض حصارا عليها بسبب "أنشطتها الاستيطانية واحتلالها للأراضي الفلسطينية".

يتولى ديبى (٦٦ عاما) السلطة منذ عام ١٩٩٠، وهو حليف للغرب في محاربة الإسلاميين المتشددين في غرب أفريقيا، غير أن بلده الفقير يواجه قوى مزعزة للاستقرار على عدة جبهات، بما في ذلك متشددون على صلة بتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية.

ويسعى ديبى أيضا إلى وقف تدفق المهاجرين الفارين من الصراع الليبي، وأغلق في يناير/ كانون الثاني حدود تشاد مع جارتها الشمالية.

وفي يوليو تموز ٢٠١٦، استضاف ديبى في تشاد دوري غولد الذي كان مديرا لوزارة الخارجية الإسرائيلية آنذاك حيث أجريا مباحثات بشأن تحسين العلاقات الثنائية.

وقال غولد لإذاعة إسرائيل اليوم الأحد، إن مضيفه في تشاد قالوا له إنهم قطعوا العلاقات مع إسرائيل في عام ١٩٧٢ تحت ضغط من ليبيا، وإن هذا السبب زال بالإطاحة بمعمر القذافي عام ٢٠١١.

تقارير إسرائيلية تؤكد أن السيد نصر الله اتخذ قرارا استراتيجيا بفتح جبهة الجولان بعد حسم مصير إدلب.. ما مدى دقة هذه التقارير؟ وهل يسرع التصويت الأمريكي في الأمم المتحدة بدعم الاحتلال للهضبة والتثقيب عن النفط فيها هذا التوجه؟

رأي اليوم . ٢٦/١١/٢٠١٨

أكثر ما يخشاه الإسرائيليون هذه الأيام أن يتم تسخين جبهة الجولان، وأن يحولها السيد حسن نصر الله زعيم "حزب الله" إلى جبهة موازية لجبهة جنوب لبنان في الشمال، وجبهة قطاع غزة في الجنوب.

الصحافة الإسرائيلية نشرت في الأيام الماضية العديد من التقارير تؤكد أن السيد نصر الله اتخذ قرارا استراتيجيا، وبدعم وتشجيع إيرانيين بفتح جبهة الجولان مجددا خاصة بعد أن تم إخراج فصائل المعارضة السورية من الجنوب السوري قبل شهرين، وعودته بالكامل إلى سيادة الدولة السورية.

"حزب الله" يضع فتح هذه الجبهة في الجولان على قمة أولوياته منذ سنوات، وقد كلف الشهيدين سمير القنطار، ومُساعده جهاد مغنية، تولي هذه المهمة، وفعلا قطع الاثنان، وقبل أن تستهدفهما غارة إسرائيلية، شوطا كبيرا في هذا المضمار، بدعم من الجنرال قاسم سليمان، رئيس فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني.

تتكنم أوساط "حزب الله" في الوقت الراهن على هوية القائد الجديد الذي حل محل الشهيد القنطار، لكن الإسرائيليين القلقين، أو بالأحرى المرعوبين، يتحدثون في إعلامهم عن وجود تحركات في هذا المضمار، وهذا ما يفسر قيام غادي آيزنكوت، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بزيارة ميدانية لهضبة الجولان قبل بضعة أيام محاطا بعدد من مساعديه، مؤكدا خلالها أن الجيش سيواصل العمل لإحباط كافة المحاولات الإيرانية للمتمركز في سورية.

إدارة الرئيس دونالد ترامب تشارك الإسرائيليين هذا القلق، وتدعم تحركات الجيش الإسرائيلي في الهضبة، ومشاريع التثقيب عن النفط فيها، وكان لافتا أن السيدة نيكى هيلي، مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة اختتمت

فترتها التي تنتهي بنهاية هذا العام، بالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف الشهر الحالي ضد قرار سنوي يدين احتلال إسرائيل لهضبة الجولان ويعتبره باطلاً، للمرة الأولى في تاريخ المنظمة الدولية، ولم يؤيدها في هذا الموقف غير المندوب الإسرائيلي، بينما صوت لصالح القرار ١٥١ دولة، وامتناع ١٤ دولة عن التصويت، وربطت هيلي خطوتها هذه بالاعتراض على القرار الأممي بالوجود العسكري الإيراني في سورية. نعتقد في هذه الصحيفة "رأي اليوم" أن السماح لشركة "جيني إنرجي" الأمريكية وفرعها الإسرائيلي (شركة أفيك للنفط والغاز)، بالتنقيب عن النفط الصخري في هضبة الجولان قد يعجل بفتح هذه الجبهة وبموافقة روسية بعد حسم مصير محافظة إدلب المتوقع في الأسابيع القليلة القادمة، ومن المفارقة أن ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي الأسبق، وأحد أبرز منقذي مؤتمر الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، أحد مستشاري هذه الشركة إلى جانب روبرت ميردوخ، صاحب الامبراطورية الإعلامية الدولية المعروف، وجيمس ويلسي، رئيس الـ"سي أي ايه" الأسبق.

جبهة الجولان إذا تقرر فتحها فعلاً، ونحن لا نستبعد ذلك، ستشكل استنزافاً لدولة الاحتلال الإسرائيلي ربما تتوضع أمامه حرب الاستنزاف المماثلة في الجنوب اللبناني، التي انتهت بـ"هروب الجيش الإسرائيلي" مهزوماً مما كان يُسمى بالحزام الأمني، ومعه جيش لبنان الجنوبي بزعماء أنطوان لحد عام ٢٠٠٠. إسرائيل ستكون محاصرة بثلاث جبهات ساخنة، واحدة في الشمال (حزب الله)، وثانية في الجنوب (فصائل المقاومة في غزة بزعماء حركة "حماس")، وثالثة في الشرق بقيادة سورية مشتركة مع "حزب الله". يبدو أن نبوءة السيد حسن نصر الله التي حذر فيها الإسرائيليين من حرب قادمة سيكونون وقودها، ونصحهم بالهروب غرباً بركوب البحر، وتعلم السباحة مبكراً، للنجاة بأرواحهم قبل اندلاعها، باتت وشيكة التحقيق.. ونصر الله أعلم.

خامني: العقوبات ستفشل ولتقبل السعودية بإهانتها لوحدها

العربي الجديد . ٢٦/١١/٢٠١٨

اعتبر المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، اليوم الأحد، أن العقوبات على بلاده ستفشل، وأنها لن تحقق مبتغاها، مشدداً على أن "الولايات المتحدة وإسرائيل ترتكبان خطأ فادحاً بتهديد الشعب الإيراني"، كما هاجم السياسات السعودية وقبولها بـ"إهانات الرئيس الأميركي دونالد ترامب".

وخلال اجتماعه بالمشاركين في مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي تستضيفه طهران، انتقد خامنئي السعودية، مشيراً إلى تصريحات الرئيس الأميركي، والتي يعتبر فيها السعوديين بمثابة "البقرة الحلوب" التي تدر المال، قائلاً "إذا لم يكن لدى آل سعود مشكلة في إهانتهم فإلى جهنم، لكنها إهانة للشعب السعودي ولأمة الإسلامية".

ونصح المرشد الإيراني حكام الدول الإسلامية بـ"الابتعاد عن التبعية لأميركا"، مشدداً على أن ذلك "لن يجلب لهم إلا الذل"، متسائلاً عن سبب وقوف بعض الأطراف الإقليمية إلى جانب الجرائم التي تمارس بحق الفلسطينيين

واليمنيين، معتبرا أن "النصر في النهاية سيكون حليف هذين الشعبين، ومن نصيب أنصار الله (الحوثيين) في اليمن".

ودعا الشعوب إلى تقوية ما وصفها بـ"الصحة الإسلامية"، ورأى أن "سبب حساسية أميركا وتخوفها من المنطقة يعود إلى وجود هذا التوجه لدى شعوب المنطقة"، مضيفا أن "الولايات المتحدة أصبحت أضعف من السابق، وهو ما ينطبق على الكيان الصهيوني".

دعوة للتقارب

إلى ذلك، شارك الرئيس الإيراني حسن روحاني في اللقاء الذي عقده المرشد الأعلى، وقال في كلمته إن "إيران تعتبر الدول الجارة لها كأشقاء، وتمتد يدها لكل المسلمين"، موضحا أن "طريقنا واضح، وأمن جيراننا من أمننا". واعتبر روحاني أن أعداء المنطقة يريدون للأطراف التي تعيش فيها أن تتغاضى عن الجرائم الحاصلة بحقها، داعيا إلى "رفض التشدد والتعصب أيّا كان دينه"، منتقدا أيضا ما يحصل في فلسطين واليمن.

ورأى الرئيس الإيراني أن "أعداء الإيرانيين لا يهتمون بالملف النووي والاتفاق في حقيقة الأمر، لكنهم يريدون محاصرة دور إيران، وأن تقوم بغض الطرف عما يحصل في المنطقة، وأن تسكت عما يحصل في العراق وأفغانستان وسورية وشمال أفريقيا"، حسب تعبيره.

من جهته، اعتبر نائب قائد الحرس الثوري الإيراني حسين سلامي، أن "قوات التعبئة كان لها فضل كبير"، وأن "إيران هزمت أعداءها وأبعدت عن نفسها شبح الخيار العسكري الموجه ضدها".

وأشاد سلامي، في تصريحات نقلتها وكالة "فارس"، بدور حزب الله في المنطقة، "إذ هزم الكيان الصهيوني وأطفأ مؤامرات التكفيريين في سورية، وشارك مع قوات التعبئة الشعبية في اليمن والعراق في إحباط مخططات السعودية وأميركا"، وفق قوله.

إسرائيل انهزمت في غزة.. فلماذا التشكيك بهذا الانجاز؟

الدكتور أيوب عثمان . رأي اليوم . ٢٥/١١/٢٠١٨

(كاتب وأكاديمي فلسطيني - جامعة الأزهر بغزة - رئيس "جمعية أساتذة الجامعات - فلسطين")

إن كنت أعجب كثيراً لمن يقرأون السياسة من منطلق حزبي أو رغائبي، فإنني أعجب أكثر وأكثر لأكاديميين متخصصين في علم السياسة يقرأون السياسة بعيداً كل البعد عن علم السياسة. فبعض أولئك الذين امتشقوا علم السياسة كي يكون سلاحاً يرفعونه في وجه منتقديهم ذهبوا إلى أن عملية الحافلة الصهيونية وصاروخ الكورنيت الذي أصابها في المليان لم تكن إلا فعلاً متفقاً عليه، وكأنها فبركة مسرحية تم التفاهم عليها بين المقاومة والعدو الصهيوني، فضلاً عن اعتبارهم أن وقف إطلاق النار لتفعيل التهدئة بين الطرفين هو الآخر أمر متفق عليه، تمهيداً للدخول في صفقة القرن!

غرابية هذا التفسير المفتعل، أو لنقل ضحالة هذا التفكير المصنوع عند أمثال أولئك الأكاديميين المتخصصين في علم السياسة، مع أبلغ الأسف وأشدّه، تحفزي على طرح التساؤلات الآتية: أليس غريباً أن يمتدح متخصصون في علم السياسة المقاومة وصمودها وإنجازها في ذات الوقت الذي يشكون فيه في قيادتها السياسية؟!

إذا كان المصريون هم الذين كانوا يحاورون حماس وفصائل المقاومة من أجل الموافقة على التهدئة، فكيف لأولئك الأكاديميين المتخصصين في علم السياسة أن يمتدحوا الدور المصري الساعي للوصول إلى تهدئة هم يشكون في أمرها؟!

أليس غريباً أن يمتدح أولئك الأكاديميين المتخصصين في علم السياسة الجهد المصري المبذول لإنجاز التهدئة في قطاع غزة في ذات الوقت الذي يعلمون فيه أن الموافقة على التهدئة لم تكن إلا نتاجاً لحوار المصريين مع حماس وفصائل المقاومة؟!

إن صح قول أولئك الأكاديميين المتخصصين في علم السياسة أن حماس جزء من صفقة القرن التي ترفضها على نحو قوي وبات وقاطع جميع فصائل المقاومة، فكيف يمكن لأولئك الأكاديميين المتخصصين في علم السياسة أن يقنعوا أنفسهم - على نحو عقلاني علمي لا فصائلي ولا رغائبي - أن فصائل المقاومة بما فيها وعلى رأسها حماس ليست هي الأخرى جزءاً من صفقة القرن؟!

أليس غريباً أن يعتبر أولئك الأكاديميين المتخصصين في علم السياسة - أو يشككوا في - أن حماس جزء من اتفاق سري يمهد إلى الدخول في صفقة القرن في ذات الوقت الذي يصدقون فيه أن أصحاب التنسيق الأمني (المقدس!) يرفضون صفقة القرن رفضاً حقيقياً وصادقاً وقطعياً؟!

إذا كانت عملية التسلل الصهيونية الاستخباراتية شرق خانيونس تشكل خرقاً لما كان قد تم التفاهم عليه قبل يومين بين الاحتلال من جهة وكل من حماس ومصر وقطر والأمم المتحدة من جهة أخرى، فكيف يمكن لأولئك

البحثة في علم السياسة أن يقنعوا أنفسهم- قبل غيرهم وبعيداً عن سواهم- أن وقف إطلاق النار بين الاحتلال والمقاومة كان فبركة مسرحية هدفها التمهيد للدخول في صفقة القرن؟!

ألم ير أولئك الأكاديميين الذين تخصصوا في علم السياسة أن نتانيا هو لم يوافق على وقف إطلاق النار بغية العودة إلى التهدئة التي اخترقها إلا لقناعته أنها الأفضل له والأعدل والأصوب والأنسب؟! وهل يعقل أن نتانيا هو كان يرى أن الأعدل له والأفضل والأنسب والأصوب هو التصعيد العسكري فاختار التهدئة كفبركة مسرحية متفق عليها؟! ألم يقرأ أولئك الأكاديميين المتخصصين في علم السياسة ما قاله وزير التعاون الإقليمي الصهيوني تساحي هنجبي: "لقد أوقفنا النار مع حماس حمايةً لكل تل أبيب"، محاولاً تبرير موافقة المجلس الأمني المصغر (الكابينيت) على وقف إطلاق النار، مضيفاً أن حماس ردت على العملية (التسلل شرق خانيونس) بالحد الأدنى فأطلقت ٤٧٠ صاروخاً، مؤكداً أن الاحتلال "لو زاد من وتيرة قصفه لغزة لعاد بخمسائة تابوت محملة بجنوده القتلى"؟!

ألم يدرك الذي قال ممن تخصصوا في علم السياسة أن الطرفين "سيتحدثان عن انتصار تم تحقيقه" هو قول جانبه الصواب تماماً، ذلك أن جانباً واحداً فقط (وهو المقاومة) هو الذي تحدث عن "انتصار"، فيما الجانب الآخر (العدو الصهيوني) تحدث عن الفشل وسلم بالهزيمة في مواجهة المقاومة؟!

وبعد، فلعل أولئك الأكاديميين البحثة المتخصصين في علم السياسة يقرأون أن الصحافة الإسرائيلية قد اعترفت لأول مرة، - وعلى نحو فيه إجماع -، كما لأول مرة أجمع المحللون السياسيون والعسكريون الإسرائيليون بأن إسرائيل هُزمت على المستوى الأمني والاستخباراتي والقتالي العسكري، وأن المجلس الأمني المصغر كان مضطراً للموافقة على وقف إطلاق النار بعد أن أمطرت المقاومة العدو الصهيوني بنحو ٥٠٠ صاروخ وقذيفة كان في المليون معظمها، حيث لم تتمكن القبة الحديدية - التي كانت دولة الاحتلال تباهي بها وتفاخر - من اعتراض إلا مائة منها، فيما ذهبت الأربعمئة صاروخ الأخرى إلى أهدافها تماماً، الأمر الذي شكل كارثة لجيش تم تصنيفه الأول من حيث القوة على مستوى الشرق الأوسط والخامس على مستوى العالم.

إن المقاومة لم يكن لديها أي إرادة للتصعيد العسكري، بل كان لديها إيمان يقيني بأهمية تجنب التصعيد من جانبها كي تتجنب التصعيد من الاحتلال ضد غزة، وليس أدل على ذلك من عملية حافلة الجند التي كان في مكنة المقاومة أن تفجرها بمن فيها من عشرات الجنود قبل ترجلهم منها. ألم تجمع كل وسائل إعلام العدو الصهيوني بيمينها ويسارها - ألم يعترف المراقبون السياسيون والعسكريون على مختلف انتماءاتهم السياسية أن المقاومة كانت قادرة على قتل جميع الجنود الذين كانوا في الحافلة قبل نزولهم منها؟! غير أن المقاومة لم تفعل ذلك التزاماً منها بقرار عدم التصعيد من جانبها تجنباً للتصعيد الإسرائيلي، مكتفية بإرسال رسالة إلى الاحتلال مفادها: احذروا، فأنتم تحت أعيننا وتحت ضرباتنا ودليلنا القاطع على ما نقول هو ليس ما نقول وإنما ما نفعل، وقد رأيتم ما فعلنا، وقد تأكدتم أنه كان في مكنتنا أن نفجر الحافلة بعشرات الجنود الذين كانوا فيها.

أما آخر الكلام، فقد رجح الإعلاميون والمراقبون السياسيون والعسكريون، سواء في دولة الاحتلال أو في غيرها، أن هذا الفعل المقاوم الكبير والجريء والخطير والفوري والدقيق هو الذي لعب الدور الرئيس والأساس في إقناع

أصحاب القرار السياسي في دولة الاحتلال للمسارعة إلى الموافقة على التهدئة، حماية لجبهتهم الداخلية التي كانت تعاني من انكشاف واسع فسيح جعلها تحت مرمى نيران المقاومة.

غزة.. بداية حرب

معين الطاهر . العربي الجديد . ٢٦/١١/٢٠١٨

يتناقض عنوان المقالة مع ما حدث في قطاع غزة يوم ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، بعد اشتباكات دامت نحو ٤٨ ساعة، ساد بعدها شعورٌ محقق بالنصر، وتوقعاتٌ بهدنةٍ طويلةٍ مبنيةٍ على أنّ العدو الصهيوني لن يجرؤ على تكرار اعتداءاته، وهو شعورٌ سرعان ما بدّته التطورات التي عصفت بالكيان الصهيوني، من استقالة وزير الحرب، ليبرمان، واحتجابه على طريقة إدارة المعركة وآليات التعامل مع المقاومة، وتولي رئيس الحكومة، نتنياهو، حقيبة الدفاع بدلاً منه، وتصريحات كبار المسؤولين بأن الكيان في معركة مستمرة وحاسمة، وتهديداتهم المتتالية باجتياح القطاع واغتيال قادة المقاومة.

قبل التسلّل الإسرائيلي إلى خان يونس، كان هناك اتفاق أولي على تهدئة بوساطة مصرية، شارك فيها مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام، نيكولاي ملادينوف، وأسفرت عن دخول أموال قطرية تغطي جانباً من رواتب الموظفين، وتموّل الوقود، وترفع ساعات توليد الكهرباء في قطاع غزة إلى أكثر من الضعف، بعد أن كان المواطن الغزي لا يحظى بأكثر من أربع ساعات من الكهرباء يومياً، وهو ما انعكس على مجمل الحياة اليومية. وساد شعورٌ بأنّ غزة مقبلة على هدوءٍ ما، يتيح لأبنائها قدراً معقولاً، في ظروف الحرب والحصار، للعيش في أجواء أكثر يسراً مما عانوه سابقاً، ضمن معادلة هدوء فلسطيني في مقابل هدوء صهيوني، مع تعهداتٍ من الطرفين بتوفير أسباب هذا الهدوء، مثل إبعاد مسيرات العودة عن الجدار الشائك، ووقف البالونات الحارقة، وضبط الحدود من الجانب الفلسطيني، ويقابل ذلك باستمرار تزويد القطاع بالوقود والأموال، وتسهيلات على المعابر الحدودية، وتوسيع رقعة الصيد البحري، والتمهيد لمفاوضاتٍ أوسع، قد تشمل ملفات الأسرى، وترتيبات لميناء ومطار، وتسهيل التجارة مع غزة منها وإليها.

استغرقت هذه المفاوضات وقتاً طويلاً، وتدخلت فيها أطرافٌ إقليميةٌ ودولية، عارضتها السلطة بعقوباتٍ فرضتها على القطاع بذرائع شتى، أقلها وضع "تمكين حكومتها" و"سيطرتها على غزة وسلاحها" شرطاً لرفع الحصار عنها، وعودة الهدوء إليها. لكنّ المقاومة نجحت، بوحدة فصائلها، وعبر الحراك الشعبي المتمثل بمسيرات العودة، في الوصول إلى معادلةٍ جديدةٍ، قوامها الهدوء مقابل الهدوء، وقامت بترشيد مسيرات العودة من دون وقفها، مقابل تسهيلاتٍ وُعدت بأنها ستحصل عليها.

من دون التقليل من إنجاز المقاومة وتضحيات أهل القطاع، فإنّ موافقة العدو على هذه التسوية، وتقويضه النظام المصري الوصول إليها، لم يكونا نابعين من انزعاجه من ذلك الحراك الجماهيري، وما نتج عنه من حالةٍ غير محتملة في مستوطنات جدار غزة فحسب، وإنّما من رغبة العدو في عزل القطاع، وتحييده عن معركة فرض الأمر الواقع في الضفة الغربية، وفقاً لمقتضيات صفقة القرن التي اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبشرعية الاستيطان في المناطق المحتلة. وإلى حين استكمال الاستعدادات الإسرائيلية لتوجيه ضربةٍ إلى المقاومة في غزة، بعد أن تتمكّن استخباراته من الإجابة عن أسئلة تتعلق بشبكة الأنفاق وانتشارها، وبالسلاح؛

مواقعه وحجمه، وبأماكن وجود قادة المقاومة، ومراكز القيادة والسيطرة لديها، وحل معضلاتٍ تتعلّق بالجبهة الداخلية، ومدى قدرتها على الصمود بأقلّ الخسائر، وتطوير نظام القبة الحديدية التي ثبت فشلها، والتأكد من قدرات قوّته البرية على التقدّم والاحتلال، وهو العجز الذي كشفته حروب إسرائيل منذ عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٤، وبيّنه بوضوح تقرير المفتش العام للجيش الإسرائيلي، ومواجهة احتمال قيام المعركة على جبهتين في الشمال والجنوب، مع ترقّب تدهور الوضع الأمني في الضفة وفلسطين المحتلة، منذ عام ١٩٤٨ خلال المواجهة وقبلها.

لذا من الخطأ اعتبار أنّ ما حدث هدنة دائمة وهدوء مستمر، فذلك وهم كبير يكاد يقترب من الذي ساد عند توقيع اتفاق أوسلو بأنه الطريق إلى دولة فلسطينية، وهو وهم ينمّ عن جهل كامل بالمشروع الصهيوني على أرض فلسطين. نعم، من حق غزة أن تنعم بالهدوء ورفع الحصار وإنهاء العقوبات، ولو كان نسبياً ومحدوداً من حيث الزمان والمدى، ومن حقها أن تسعى إليه بالوسائل والسبل كلها، فهو حقها في الحياة.

ما جرى في خان يونس ليس حدثاً روتينياً قام به الجيش الإسرائيلي، بل عملية عسكرية احتاجت إلى مصادقة رئيس الأركان ووزير الدفاع ورئيس الوزراء، وهذا يدل على أهميتها، وعلى نيّات العدو الذي أطلق العملية في وقتٍ كان يتحدّث فيه عن الهدوء والهدنة. وثمة تساؤل كبير عن سبب عدم تصعيده ضرباته، بعد أن تلقّى ضربة موجعة، ورغبته في التوصل السريع إلى وقف إطلاق النار، وتحمل قيادته السياسية والعسكرية اتهامات من المعارضة ومن داخلها، برضوخها لإرادة المقاومة، وفشلها في إدارة المعركة معها، وهو تساؤل ممتدّ عن سبب تحمله بالونات الحارقة والطائرات الورقية، واجتياز الشريط الشائك في سلوكٍ لم نعتده سابقاً من هذا العدو.

التفسير الوحيد لذلك هو ما صرّح به العدو نفسه إنّه في خضم عملية كبيرة، ثمة هدف كبير أمامه يسعى إلى تحقيقه، ويعمل عليه منذ أعوام، وأعاد تأهيل جبهته الداخلية لمواجهة احتمال الحرب على جبهتين، وبقاء الكيان بأسره تحت النار فترة طويلة، مع سعي دؤوب إلى تلافي الثغرات في معلوماته الاستخبارية على الجبهتين، الجنوبية والشمالية.

قد يتجاوز الهدف المقبل للعدو غزة إلى الجبهة الشمالية مع لبنان وسورية، لكنّه قد يشملها أيضاً، وهو يفسر سعيه السابق إلى الهدوء الموقت على جبهة غزة، ويصبّ في المساعي الأميركية لفرض عقوباتٍ على إيران، كما يخدم الرغبة الأميركية والصهيونية في إقامة تحالف إقليمي يضمّ بعض العرب مع العدو الصهيوني، بل لعل هناك من يضغط أكثر في هذا الاتجاه، لإشغال الرأي العام بقضية أكثر أهمية من قضية اغتيال الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، ومصير ولي عهد السعودية، محمد بن سلمان، باتجاه البحث عن ترتيباتٍ جديدة للمنطقة.

المعركة على جبهة واحدة أو جبهتين مسألة وقت لا أكثر، الظرف الإقليمي ملائم، وثمة ضوء أميركي أخضر، ورضى ومشاركة لبعض عربي، تؤخره ترتيبات تقنية وعملية، يبدو أنها قد وصلت إلى مراحلها الأخيرة، أما توقيتها فلعله قبل الانتخابات الإسرائيلية المقبلة. والسؤال الأخير هنا لا يتعلّق بموقف بعض الأنظمة العربية التي

انسأقت وراء هذا المخطط الصهيوني؁ ودفعت إليه؁ وإنما يتعلّق بالنّخب الفلسطينية التي مرّقها الانقسام واللهات وراء وهم التسوية؁ ومتى ستترك أنّ أمامها ما هو أهم؁ أمامها وحدة الموقف والمصير. والسؤال موجّه للنّخب العربية التي قسّمها الموقف من سورية أو مصر والتلاعب في ثوراتهما؁ وموقف هذه النخب من شعارات الحرية ومواجهة القمع والاستبداد؁ هذه القوى كلها؁ وعلى ضفتي السؤال؁ هل لديها إجابة بشأن كيف سيكون اصطفاؤها عند مثل تلك المواجهة. وهل ستتغلب وحدة الوطن ومصيره ومواجهة العدو في معركة مصير مستقبل آتٍ على جميع تراكمات الماضي بكل سلبياته؟

ماذا تغير الموقف الإسرائيلي تجاه غزة؟

ساندي تولان(*) - (فورين بوليسي) - ٢٠١٨/١١/٢١

ربما يكون بنيامين نتنياهو بصدد تغيير رأيه بشأن الحرب مع غزة. وإذا فعل، فسيكون ذلك بسبب الكارثة البيئية والصحية التي يواجهها القطاع، والتي تهدد بعبور الحدود.

* * *

قد يعكس وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل وحماس في الأسبوع الماضي، في أعقاب توغل عسكري إسرائيلي وإطلاق الصواريخ الانتقامي من غزة، وعياً متزايداً داخل إسرائيل بأن الحرب ليست في مصلحة البلد. وفي القلب من هذا الموقف، ثمة الكارثة الإنسانية المتفاقمة في غزة، والتي تهدد بالتسرب عبر الحدود.

على مدى أشهر، حذرت الأمم المتحدة وغيرها من الجماعات الإنسانية من أن غزة -بمشاكلها المتداخلة من الفقر والبطالة وسوء التغذية والمياه الملوثة والأمراض- ستكون "غير قابلة للعيش فيها" بحلول العام ٢٠٢٠. كما حذرت الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة "أنقذوا الأطفال" ومجموعات أخرى، من أن استمرار القصف الإسرائيلي والحصار الاقتصادي قد يؤديان إلى حالة من الانهيار في غزة، والتي لن تكون إسرائيل محصنة ضدها.

وليست هذه التحذيرات جديدة. لكن الفرق الآن هو أن الناس في مركز السلطة في إسرائيل أصبحوا يستمعون على ما يبدو. وتلقي استقالة وزير الدفاع الإسرائيلي المتشدد، أفيغدور ليبرمان، الذي وصف اتفاق وقف إطلاق النار بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه "استسلام للإرهاب"، ضوءاً على هذا الاتجاه. وكان ليبرمان قد أصر على وجوب أن "تضرب (الحكومة الإسرائيلية) حماس بشدة". وفي حين أن دعواته ربما لقيت الاستجابة في السابق، فقد تم تجاهلها هذه المرة. بل إن نتنياهو عمد في الأسابيع الأخيرة التي سبقت توقيع وقف إطلاق النار إلى تخفيف الحصار الاقتصادي الإسرائيلي المضروب على غزة. وتشير كلتا الخطوتين إلى تكوّن فهم بأن إطلاق حرب رابعة ربما لن يكون هو الحل للتعامل مع قطاع غزة المدمر.

في قلب الأزمة الإنسانية في غزة، واقع المياه الملوثة وما يترتب عليها من ارتفاع في انتشار الأمراض والأوبئة، خاصة بين الأطفال. ويبلغ الأطباء والمسؤولون الصحيون في مستشفيات ومخيمات غزة عن ارتفاعات محلقة في معدلات الإصابة بأمراض المعدة والأمعاء، والسالمونيلا، وحمى التيفوئيد، وأمراض الكلى، والتقرم عند الأطفال، وحتى عن مرض يدعى متلازمة الطفل الأزرق، "شفاه مزرقة، وبشرة مزرقة، ووجه مزرق" عند الأطفال الرضع، كما يقول محمد أبو سامية، مدير قسم طب الأطفال في مستشفى الرنتيسي بغزة. وأضاف أبو سامية أنه يشاهد أيضاً ارتفاعاً في مرض الهزال، الذي ينجم عن سوء التغذية الحاد عند الرضع والأطفال الصغار. كما أكدت دراسات مستقلة حدوث طفرات في فقر الدم ووفيات الرضع والتقرم. وربطت دراسة أجرتها مؤسسة "راند" بين نوعية المياه السيئة وبين ارتفاع معدل وفيات الأطفال في غزة.

السبب الرئيسي لانتشار العديد من هذه الأمراض هو طبقة المياه الجوفية في غزة، التي تلوثت بثبات على مدى عقود من جراء استخدام مبيدات الآفات الزراعية، وتسرب مياه الصرف الصحي، وتغلغل مياه البحر المالحة نتيجة الإفراط في ضخ المياه. وقد أصبح ٩٧ في المائة من آبار مياه الشرب في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري بالكامل. ونظراً لأن مياه الآبار مالحة للغاية، فإن ثلثي سكان غزة يعتمدون على شبكة غير منظمة من شاحنات صهاريج المياه الخاصة، والتي تقوم هي نفسها بإيصال مياه مصابة ببكتيريا الإشريكية القولونية التي تصيب الأمعاء الغليظة. وفي غضون ذلك، بلغ مستوى التلوث في خزانات المياه على السطح، وفقاً لاختبارات هيئة المياه الفلسطينية، ٧٠ بالمائة. ويمكن أن تؤدي بكتيريا الإشريكية القولونية إلى إسهال شديد، والذي يؤدي بدوره إلى تقزم الأطفال. ويقول غريغور فون ميديزا من منظمة اليونيسف: "ما يعنيه ذلك أيضاً هو التسبب بعائق لنمو الدماغ. سيكون لديك في الواقع تأثير ملموس على معدل ذكاء هؤلاء الأطفال أثناء نموهم".

ومما يجعل الأمور السيئة أكثر سوءاً أن هناك ما يقدر بنحو ٢٩ مليون غالون من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة بشكل سيئ، والتي تصب في البحر الأبيض المتوسط كل يوم. وقد تسبب التلوث في إغلاق شواطئ غزة وأدى إلى وفاة الطفل محمد السائس، البالغ من العمر ٥ سنوات، الذي ابتلع مياه البحر الملوثة بالمياه العادمة، ثم توفي بعد ذلك بمرض في الدماغ. وكانت هذه أول وفاة موثقة في غزة بسبب مياه الصرف الصحي. ومع تشغيل محطة الطاقة الكهربائية في غزة لفترة تقل عن أربع ساعات في اليوم -فيما يرجع جزئياً إلى الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل، والذي تسبب في نقص الوقود اللازم لتشغيل المحطة- فقد تم إغلاق محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غزة تقريباً.

يقول جيرشون باسكن، مؤسس "إسرائيل فلسطين: مبادرات إقليمية إبداعية"، وهي مؤسسة أبحاث في القدس: "الأمراض والأوبئة في تصاعد. ومن المهم أن نتذكر من وجهة النظر الإسرائيلية أن هذه الأمراض الفيروسية والبكتيرية تقوم بعبور الحدود". وهناك بعض الإسرائيليين الذين يستمعون إلى إنذاره. ووفقاً لجدهون برومبيرغ، مدير منظمة "السلام البيئي للشرق الأوسط"، التي مقرها في تل أبيب، فقد أدى التلوث حتى إلى "إغلاق محطة تحلية مياه عسقلان، التي توفر ١٥ ٪ من مياه الشرب في إسرائيل". وبعد كل شيء، "تملك إسرائيل نظام القبة الحديدية الذي يمكن أن يُسقط الصواريخ. ولكن لا شيء يوقف مياه المجاري".

وهكذا، قد تكون الكارثة البيئية والصحية المتصاعدة هي الشيء الذي سيغير في النهاية سياسة إسرائيل تجاه غزة.

لا شك في أن انتقاد الجماعات ذات الميول اليسارية لآثار الحصار الإسرائيلي على صحة سكان غزة مهم بالتأكيد. لكن التضامن المؤيد للفلسطينيين لم يعد هو المحفز الوحيد. ففي كانون الثاني (يناير)، أثار تقرير لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي تساؤلات حول استبعاد بعض المواد "ذات الاستخدام المزدوج" من الدخول إلى غزة، وهو ما تبرره إسرائيل على أساس أن بالوسع تحويل بعض هذه المواد للاستخدام العسكري. وأعلن التقرير أن "القيود الشديدة المفروضة على الوصول والحركة التي تفرضها إسرائيل ومصر قد أعاققت عمليات الإصلاح وإعادة البناء لما بعد الصراع". ويشكل وصف إسرائيل للمواد ذات الاستخدام المزدوج "٢٣

مادة أساسية" تستخدم في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في غزة، "مثل المضخات ومعدات الحفر والمواد الكيميائية اللازمة لتنقية المياه".

وهناك شيء أكثر كشفاً أيضاً: في هذا العام، صادقت وحدة من جيش الدفاع الإسرائيلي على خطة جاءت من السلطة الفلسطينية، وممثلي الأمم المتحدة، ومانحين دوليين، لمعالجة أزمة المياه والصرف الصحي من خلال إنشاء سلسلة من محطات التحلية والمعالجة. وحذرت الوثيقة غير المنشورة، التي صدرت عن منسق أنشطة الحكومة في الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، والتي تحمل عنوان "الاستجابة الطارئة لغزة"، من أن "السكان المدنيين في قطاع غزة يعانون من أزمة كبيرة"، ودعا إلى "استجابة إنسانية فورية". (مع ذلك، كان الغائب بشكل خاص هو أي ضمان يرافق ذلك بأن الجيش الإسرائيلي لن يستهدف المنشآت الجديدة، وهو مصدر قلق بالغ بين الغزيين، بالنظر إلى أن إسرائيل قصفت البنية التحتية الحيوية للمياه والطاقة في الماضي). في الشهر الماضي أيضاً، بدأت إسرائيل أيضاً بالسماح بزيادة شحنات الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة، مما أدى إلى مضاعفة زمن إمداد التيار الكهربائي إلى نحو ثماني ساعات في اليوم. وفي الوقت نفسه، غضت إسرائيل الطرف عن تسليم ١٥ مليون دولار من الأموال القادمة من قطر إلى غزة لدفع مرتبات موظفي القطاع العام في القطاع.

الآن، بعد عقد من الحروب وسقوط آلاف الضحايا -الغالبية العظمى منهم من سكان غزة- يبدو أن المسؤولين الإسرائيليين أصبحوا يأخذون على محمل الجد التحذيرات الخطيرة القادمة من الأمم المتحدة وغيرها من الجماعات الإنسانية. وقال ننتيا هو لصحيفة "هآرتس" بعد فترة وجيزة من إعلان وقف إطلاق النار الأخير: "إننا نعمل على منع حدوث أزمة إنسانية، وهذا هو سبب استعدادنا لقبول جهود الأمم المتحدة وجهود الوساطة المصرية للوصول إلى الهدوء وإصلاح وضع الكهرباء (في القطاع)".

هذا التغيير في السياسة الإسرائيلية، مهما كان مؤقتاً، يستجيب لتحذير قديم من سكان غزة. وقال عدنان أبو حسنة، المتحدث باسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في غزة: "إذا كنت تريد حقاً تغيير حياة الناس في غزة، فعليك حل مشكلة المياه أولاً. وبخلاف ذلك، سوف ترى انهياراً كبيراً في كل شيء؛ بخلاف ذلك، لن تكون غزة مكاناً صالحاً للعيش".

*أستاذ في كلية أنبرغ للاتصال والصحافة في جامعة جنوب كاليفورنيا. وهو مؤلف كتاب "شجرة الليمون" ويكتب باستمرار عن الشرق الأوسط.

*نشر هذا المقال تحت عنوان: Israel's About-Face on Gaza

العلاقة بين حماس وإيران في ميزان المُطفّفين

إحسان الفقيه . القدس العربي . ٢٦/١١/٢٠١٨

ذهب سائلٌ إلى أحد أدعياء العلم فقال: يا شيخ، ما حكم الجدار يبول عليه الكلب؟ فأجابه الجاهل: يُهدم ويُبني سبع مرات، فقال السائل: إنه جدار بيتك، فأجابه: قليل من الماء يُطهره. تلك الطُرفة المُتداولة تُجسّد حال فئة مُتسلّفة غارقة حتى النخاع في آفة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، وإجراء التقييم وإصدار الأحكام، بما يتوافق مع الأهواء والمصالح.

عندما يسعى ترامب عدو الأمة، والراعي الرسمي للكيان الصهيوني، إلى تشكيل تحالف عربي استراتيجي، تراهم يُطلقون صيحات الاستحسان والتبرير بأنه ضرورة لمواجهة المشروع الإيراني ضد السنة.

ولكن عندما يتحدث إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس في مؤتمر طهران عن ضرورة تشكيل تحالف لمواجهة العدو الصهيوني، يصرخون مُشكّكين في هوية الحركة الفلسطينية، ويتحدثون عن علاقات حماس بإيران وأنها بذلك تفتح الباب على مصراعيه للتشيع والتمكين للمشروع الإيراني. تلك الفئة تتجنب الإنكار العلني على ولي الأمر، وتعتبره شكلاً من أشكال الخروج ومفسدة تؤدي إلى الفوضى والاضطراب والتأليب على الحاكم، وهي الفئة نفسها التي ترى أن التشهير بحركة حماس وتعاملاتها مع إيران واجب شرعي، يفرضه حق البيان والتوضيح والتحذير للأمة، رغم أنها القوة الوحيدة على وجه الأرض التي تواجه العدو الصهيوني ومشروعه التوسعي الرامي إلى التهام الأمة، وعلى الرغم من خطورة هذا التشهير على القضية الفلسطينية.

هؤلاء المطففون في ميزان الحكم والتقييم لم يصغوا للتحذير القرآني "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ" (المطففين: ١ - ٣)، فطفقوا يُحددون الأعداء وفق توجهات أولي الأمر، بإيران هي عدو يجب مواجهته وبناء تحالفات تعمل على إضعافه، أما العدو الصهيوني فأصبح التعامل معه أمر واقع، وتطبيع العلاقات معه أمر واجب، وأن على الفلسطينيين القبول بصفقة القرن وشطب خيار المقاومة من قواميسهم. ما زلتُ على قناعة بمدى خطورة المشروع الإيراني على الأمة، وبقيني أنه بحق مشروع قومي مُحمّل على رأس طائفي، يسعى لابتلاع دول المنطقة، وأنه يجب الحذر منه، لكن ذلك لا يُسوغ بأي وجه من الوجوه اعتبار إيران هي العدو الأوحّد أو الأول، والتغافل عن المشروع الصهيوني وراعيه الأمريكي.

هؤلاء المطففون يملؤون الدنيا ضجيجاً حول تقارب حماس مع إيران، فهل أبقى حكام العرب باباً مفتوحاً في وجه المقاومة؟ قد تخلوا عنها، ومع تيار التطبيع الجارف شيطنوها وصنفوها كجماعة إرهابية، وعزلوا قطاع غزة معقل المقاومة عن العالم بحصار جائر، ثم بعد ذلك يحاسبونها على تقاربها مع إيران التي تُدهم بالسلح في المواجهة مع الصهاينة. نعم يقلقنا ذلك التقارب، ولكن أين البديل؟ هل تنزع الحركة سلاحها وتضيع القضية الفلسطينية من أجل مخاوف علاقة الحركة بإيران؟ أليس الأولى للدول العربية التي تهاجم حماس لتقاربها مع إيران أن تقطع علاقتها الاقتصادية القوية عالية المستوى مع طهران؟ إذا كانت علاقاتهم بها تحكمها الضرورات

الاقتصادية، أليست استفادة المقاومة الفلسطينية من إيران ضرورة من أجل تحرير الأراضي المحتلة؟ قبل أن تهاجموا الحركة على تقاربها مع إيران على مبدأ الضرورة، دققوا النظر في سنوات قضتها المقاومة في علاقتها مع طهران، فهل وجدتم من حماس رخاوة في تعاملاتها، أو تسمح بالمساس بهوية الفلسطينيين والتمكين للأطماع الإيرانية؟ إرجعوا إلى عقود مضت إلى بداية العلاقات بين حماس وإيران، لم تتطلق من خلال حوزات قم، بل في مرج الزهور في الجنوب اللبناني عام ١٩٩٢، عندما أبعدت سلطة الاحتلال أكثر من ٤٠٠ قيادي فلسطيني معظمهم من حماس، فتخلت عنهم الدول العربية، ولم يساندهم سوى إيران وحزب الله مع الأسف الشديد، حينها أعلن محمود الزهار ترحيبه بكل سلاح يأتي إلى الفلسطينيين لمواجهة العدو الإسرائيلي، طالما كان دعماً غير مشروط، ولم يكن ذلك القيد مجرد شعار، ففي العام التالي اتصل الإيرانيون بالزهار لتذكيره بفعاليات يوم القدس التي ترعاها إيران، فأجابهم: "كنا نخطط لتلك الفعاليات، أما وإنكم قد اتّصلتم فقد ألغيناها، قلنا لكم بدون شروط".

يقول توماس جفرسون ثالث رؤساء أمريكا: "عندما نتحدث عن طريقة العيش، فاسبح مع التيار، وعندما نتحدث عن المبادئ قف كالصخرة"، ربما تلجأ حماس لأن تسبح أحيانا مع التيار على مبدأ الضرورة لاستمرار المقاومة وتسيير الحياة العامة في غزة، لكنها تتمسك بالثوابت الإسلامية والوطنية وتقف إزاء طمسها وتغيير ملامحها كالصخرة، فبعد فوز حماس وتشكيلها الحكومة الفلسطينية ٢٠٠٦، كفر العرب بالديمقراطية عندما أوصلت الحركة، وأغلقوا في وجهها الأبواب، فتوجه الزهار إلى طهران، وطلب إقامة مجمع طبي في القطاع، فوعده بإنشاء مجمع طبي كبير بطاقم من الأطباء الإيرانيين يداومون فيه عشر سنوات بعد أن يُجهزوا الكوادر المحلية، ولكنهم اشترطوا عليه السماح للفريق الطبي بإقامة حسينية شيعية في المجمع، فكان الرد حاسماً: "لا نريد، وليبق الوضع الصحي منهاراً، قلنا لكم: بدون شروط".

تذكروا أن حماس التي كانت تتمتع بامتيازات ضخمة في سوريا قد غادرتها بعد أن رفض بشار حليف إيران وقف عمليات القتل ضد شعبه ووأد ثورته، وقضت قيادات الحركة ستة أشهر في الطائرات بعدها يجوبون الدول العربية، فكانت النتيجة رفض أكثر من خمسين دولة عربية وإسلامية استضافة قيادات الحركة، إلى أن قبلت بها قطر، تذكروا أن إيران أوقفت دعمها للحركة على إثر موقفها المعارض للنظام السوري. ولو كانت حماس تتقارب مع إيران على حساب الثوابت والهوية لما وقفت في طريق حركة الصابرين في غزة والمالية لإيران، ولما واجهت أنشطتها المشبوهة.

ألا أيها المتقيقهون المنتشدقون بقواعد الشريعة ومبدأ الضرورات تبيح المحظورات، ما لكم قد تخليتُم عن الفقه، عندما تعلق الأمر بضرورة مقاومة الصهاينة وتحرير الأرض؟ ألا تنطبق القاعدة على استفادة حماس من التقارب مع إيران مع الحفاظ على الثوابت؟ ولنا سؤال يساورنا: ماذا لو تقاربت حماس من أجل تحقيق أهداف المقاومة مع روسيا التي تحرق الأراضي السورية، أو الصين التي تتكل بالمسلمين وتعتقل مليون مسلم في معسكرات تأهيل لا تحترم أبسط حقوق الإنسان، أكان سيصدر عنكم كل هذا الضجيج؟

فلتطالبوا ولاية أموركم بالكف عن شيطنة حماس، ولتطالبوهم بدعم المقاومة والشعب الفلسطيني، ثم بعد ذلك فلتحاسبوا حماس إذا تقاربت مع إيران، وسنكون أول من يحاسبها معكم، وإن لم تفعلوا فأنتم وسادتكم من المُطَفِّين، وأعمم، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

٣٠ عاماً على "الاستقلال"

أسامة يوسف . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٨/١١/٢٤

لم يكن إعلان الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٨ م وليد لحظته، ولم يكن فقط أحد تداعيات انتفاضة الحجارة المجيدة، بل جاء في سياق سلسلة من المنعطفات والأحداث التي عصفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالقضية الفلسطينية بشكل عام، وفي إطار تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني بإنجاز حق تقرير المصير وإقامة الدولة وعاصمتها مدينة القدس وترجمة تضحيات الشعب الفلسطيني المنتفض في الداخل إلى منجزات سياسية بتحقيق بعض الأهداف الوطنية.

فقد شكّلت الانتفاضة رافعة جديدة للقضية الفلسطينية، بعد أن كاد يطويها النسيان في دهاليز السياسة العربية، واللامبالاة الدولية المنشغلة أكثر بتفاصيل الحرب الباردة وتداعيات انتصار الغرب وبوادر انهيار المعسكر الشرقي، وهذه كانت فرصة للقيادة الفلسطينية، خاصة حركة فتح المهيمنة على مؤسسات منظمة التحرير، لاستثمار الانتفاضة والتعاطف الدولي لجهة التحرك السياسي وتعزيز دائرة الواقعية السياسية واستغلال الفرصة السانحة، وهو ما كان يرّده ياسر عرفات "أبو عمار"، وعضوا اللجنة المركزية في حركة فتح صلاح خلف ومحمود عباس، وتيار مهم في الجبهة الديموقراطية بقيادة ياسر عبد ربه وممدوح نوفل وآخرون.

وجد أنصار الواقعية السياسية أن برنامج النقاط العشر الذي أقرّه المجلس الوطني عام ١٩٧٤ م لم يعد ينسجم مع متطلبات المرحلة ولا مع تسارع الأحداث، وهو عقبة وحجر عثرة أكثر منه مسانداً للحركة السياسية الفلسطينية، كما أن مخرجات قمة فاس في المغرب عام ١٩٨٤ م والتي مهّدت الطريق ضمناً لقطار التسوية، والمؤتمر الصحافي لأبو عمار في القاهرة عام ١٩٨٥ م والذي نبذ فيه "الإرهاب"، لم تكن كافية لدفع عجلة التحرك السياسي والانخراط في مشروع التسوية المأمول.

ثم إن منظمة التحرير مع نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي كانت قد وصلت إلى مرحلة الإنهاك وضياح كثير من الهيبة، مع الانتقال من مصيبة إلى أكبر منها، فقد خرجت الثورة الفلسطينية من القاعدة المتقدمة للكفاح المسلح في الأردن ١٩٧٠-١٩٧١ م، بعد صدام دام كلف الثورة آلاف الضحايا، وبعد أن انتقلت الثورة إلى لبنان (١٩٧٢-١٩٨٢ م) انخرطت في صراعات وحروب أهلية راغبة أو مضطرة حتى العدوان الإسرائيلي عام ١٩٨٢ م الذي أخرج الثورة من لبنان وشتتها بعيداً عن دول الطوق في بقاع الأرض، بينما الدول العربية، وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وخروج مصر من دائرة الصراع عام ١٩٧٨ م، اختبأت وراء شعار "منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" لترك الفلسطينيين وحدهم في مواجهة إسرائيل وحليفاتها الولايات المتحدة، ومع النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي كان الحليف السوفييتي يتداعى ويفسح الطريق للولايات المتحدة لملء الفراغ وإملاء مواقفها وتصوراتها للحل التسويي، ولكن من دون الإعلان رسمياً عن ذلك.

في هذا الأجواء كانت قيادة منظمة التحرير تتطّلع إلى تحقيق إنجاز وطني وترجمة التضحيات قبل وبعد انطلاق العمل الثوري بعد عام ١٩٦٧ م، تخاطب فيه تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني، وكان رأي أبو عمار أن

الانتفاضة الفلسطينية المجيدة تحتاج إلى غطاء سياسي، وربما تكون آخر ما في جعبة الشعب الفلسطيني في الداخل بعد أن سقطت القلاع في الخارج، وقبل أن تستنفد الانتفاضة طاقتها الثورية الكامنة، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بالسير في ما هو مطروح سياسياً، وما هو متوفر في ظل ميزان قوى مختل لا يعمل لصالح القضية الفلسطينية مع مرور الوقت، وما كان متوفراً فقط هو الرعاية الأميركية لعملية سياسية من خلال مؤتمر دولي برعاية أميركية سوفيتية شكلاً، وأميركياً مضموناً، قد لا تكون بالنسبة للقيادة الفلسطينية ما هو مأمول وأفضل ما تتطلب إليه، ولكن ما هو موجود.

مضمون إعلان الدولة

جاء إعلان وثيقة الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية في سياق دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة في الجزائر ١٢-١٥/١١/١٩٨٨م تتويجاً لقرارات الدورة، والتي تعتبر محطة أساسية في مسيرة التحرك السياسي الفلسطيني نحو مشروع التسوية، تضمنت مخرجات دورة المجلس الوطني مسألتين:

الأولى تتعلق بوثيقة إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، والتي أعدها الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش، وهو إعلان نظري على أمل تجسيده على أرض الواقع بعد عملية سياسية، لم يكن له أي رصيد من الواقع سوى الروح الوطنية التي أشعلها الإعلان لدى غالبية الشعب الفلسطيني المنتفض والذي يتوق إلى أي إنجاز، ولو كان شكلياً، وأوجد أجواء عاطفية جياشة كانت القيادة الفلسطينية في أمس الحاجة إليها في تلك المرحلة، فقد جاء في الوثيقة "استناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين.....، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧،.... فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف".

المسألة الثانية، وهي الأهم، تتعلق بالبيان السياسي وتضمن قرارات الدورة، وهي التي يبني على بعضها سياسات عملية. كانت القيادة الفلسطينية (قيادة منظمة التحرير خاصة حركة فتح) تسعى منذ حرب عام ١٩٧٣م واتفاق كامب ديفيد إلى اللحاق بركب مشروع التسوية، غير أن الشروط الأميركية كانت بالمرصاد، في وقت لم يكن لأي عملية سياسية أي معنى من دون الرعاية الأميركية، والشروط كانت من الإجحاف والصفاقة بحيث تصعب معها لأي فلسطيني استساغتها، وتمثلت الشروط في الاعتراف بإسرائيل وبحقها العيش بسلام، ونبذ "الإرهاب"، والاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وهي قرارات جاءت بعد الحرب في عامي ١٩٦٧م و ١٩٧٣م وتتعلق باحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية من مصر وسورية ولبنان، ولا علاقة مباشرة لها بالقضية الفلسطينية، باستثناء قضية اللاجئين التي تم الحديث عنها في سياق إنساني، فقد جاء في البيان السياسي الصادر في ختام الدورة ما يلبي بعض هذه الشروط، إما مباشرة أو بالتلميح، فقد ورد في الفقرة الأولى من "المجال السياسي": "ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية..... آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي يعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني".

تداعيات إعلان الدولة

تفاعلت غالبية الشعب الفلسطيني ومعه القيادة الفلسطينية مع الخطوة بحماسة شديدة وبأجواء عاطفية غامرة متدفقة، على أساس أنها ربما تمهد الطريق لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة العتيدة، واستمرت هذه الأحاسيس لأيام، غير أنه، ومن جهة أخرى، كانت بوادر الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية، والتي تجسدت على أرض الواقع بعد اتفاق أوسلو، بادية بحيث لا يمكن التستر عليها، فقد برز تيار الواقعية السياسية بقيادة حركة فتح (بوجود أقلية معارضة) ومعها الحزب الشيوعي الفلسطيني، ومجموعة من قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة ياسر عبد ربه (قبل أن يؤسس فدا)، وفي المقابل عارض تيار آخر مخرجات دورة المجلس بالمجمل أو الفقرة المتعلقة بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وضمت الجبهة الشعبية، والقيادة العامة، والجبهة الديمقراطية، ومنظمة الصاعقة، وجبهة التحرير العربية، عوضاً عن حركة حماس والجهاد الإسلامي من خارج إطار منظمة التحرير.

أما الإدارة الأميركية، وهي المستهدفة الأساس من قرارات المجلس الوطني، خاصة المتعلقة بالاعتراف بشروطها للتسوية، فلم تكن راضية أبداً، واعتبرت أن القيادة الفلسطينية لم تلبّ بعد شروطها، خاصة "نبذ الإرهاب" والاعتراف الصريح بإسرائيل، وهو ما دعا إلى تحرك القيادة الفلسطينية لعقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٨م للاستماع إلى خطاب أبو عمار حول تطورات القضية الفلسطينية، وقد جاء في ثنايا الخطاب مع يلبي الشروط الأميركية بالكامل، فقد أدان أبو عمار "الإرهاب"، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط والاستعداد لتسوية سلمية مع إسرائيل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، غير أن وزير الخارجية الأميركي في حينه جورج شولز طالب باعتراف صريح وواضح من دون مداراة أو مداورة وبعيداً عن الديباجات والإضافات غير اللازمة، وهو ما قام به أبو عمار في جنيف بعد يوم من خطاب الجمعية العامة في مؤتمر صحفي لا يخلو من بعض الإهانة.

طبعاً اعتبرت الإدارة الأميركية أن منظمة التحرير لبت شروطها، ما يؤهلها لإجراء حوار مع الإدارة الأميركية للتوصل إلى تسوية، وهو ما كان بعد أسبوع من ذلك، عندما التقى فريق يمثل منظمة التحرير بقيادة ياسر عبد ربه مع سفير الولايات المتحدة في تونس روبرت بللترو، واستمرت اللقاءات، وهي معدودة، طوال عام من دون أي نتيجة تذكر، حتى أعلنت الإدارة الأميركية وقف الحوار مع منظمة التحرير في الشهر الأول من عام ١٩٩٠م بعد قيام مجموعة مسلحة من فصيل تابع لمنظمة التحرير، كما ادعت الإدارة، بمحاولة الإغارة من البحر على شاطئ مدينة تل أبيب، أي أن القيادة الفلسطينية قدمت الكثير من التنازلات للإدارة الأميركية وتخلّت عن جزء أساسي من أوراقها من دون أي نتائج تذكر.

إعلان الدولة والقفز على الوصاية العربية

ثابت العمور . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٨/١١/٢٤

لا يمكن عزل أي تطور أو تحول في القضية الفلسطينية ومساراتها عن البيئة العربية، وإن حدوث أي متغيرات في هذه البيئة ينعكس مباشرة على القضية الفلسطينية، فعندما تنهض الحالة العربية تنهض معها القضية وإذا تردت انتكست معها القضية الفلسطينية، وإن دلائل ذلك كثيرة تفوق الاستدعاء منذ النكبة عام ٤٨ مروراً بالنكسة عام ٦٧ ووصولاً للواقع العربي الحالي.

حاولت الحركة الوطنية الفلسطينية مراراً وتكراراً تلافي هذا التأثير ولكنها كانت تغرق أكثر في الوصاية العربية التي تجلت منذ بلورة أول هيكل فلسطيني مستقل اجتهد في التعبير عن الهوية الفلسطينية منذ حكومة عموم فلسطين وأحمد الشقيري، ثم تجلت محاولات الانفكاك في إبدال الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، واستتبع الأمر من الفكر إلى الممارسة فأنشئت منظمة التحرير والتي حرصت على شعار الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في منتصف ستينيات القرن الماضي، واستكمل الأمر بذهاب المنظمة بعيداً عندما أعلنت استقلال دولة فلسطين في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ١٩٨٨ في الجزائر.

لم يكن إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر منفصلاً عن البيئة العربية التي بدأت مواقفها في التغير بعد حرب العام ٦٧، فلم تعد فلسطين قضية العرب الأولى وقد أصبح تحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل الأهم والأولوية بالنسبة للعرب، عندها تراجع الرهان الفلسطيني على الأنظمة العربية وجيوشها لتحرير فلسطين، واقتصر التعاطي العربي مع فلسطين على الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية. ثم تطور الأمر إلى حالة اشتباك ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الأنظمة العربية كما حدث في الأردن عام ١٩٧٠ والحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ والتي انتهت بغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وإخراج قوات منظمة التحرير من بيروت وتشتتها في العواصم العربية وانتقال قيادتها إلى تونس.

أدى خروج المنظمة من بيروت لعملية إنهاء عسكري أفضت لاستضعاف سياسي، دفع بتيار التسوية للتقدم صوب تبني الحلول السلمية، وبعد أن كان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للتحرير، بدأ استدعاء العمل السياسي كأحد وسائل تحرير فلسطين وأُفسح المجال للحلول المرحلية لإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين، وكانت موافقة منظمة التحرير على مشروع التسوية العربي (مشروع قمة فاس) سنة ١٩٨٢ تحولاً كبيراً، إذ تضمن اعترافاً ضمناً بإسرائيل وما احتلته من أراض فلسطينية عام ١٩٤٨، عندما وافقت على حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام بما في ذلك إسرائيل ووافقت على الدخول في مفاوضات التسوية، الأمر الذي واجهته فيه المنظمة سنوات عجاف خلال فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧، انعكست على شكل تراجع في الأداء النضالي المسلح، وفي التأثير والفاعلية السياسية وتبلورت مفاعيله في البيئة العربية بشكل ملحوظ.

لم يكن خيار ذهاب المنظمة عقب خروجها من بيروت إلى تونس خياراً أكثر منه ممراً إجبارياً لم تجد المنظمة بداً منه. ذلك أن أول خيوط النقاء الوصاية العربية بدأت من تونس، وذلك أن أول من قدم مبادرة ستفضي لاحقاً

بالمنظمة لاجتراح إعلان الاستقلال والذي ظاهره قيام دولة فلسطينية لكن المسكوت عنه أنه إعلان يقبل بوجود إسرائيل ويكتفي بدولة فلسطينية على حدود العام ٦٧، وهو ما كان ولا يزال يتقاطع مع الموقف العربي الرسمي الذي قبل هو الآخر وأقر بأن الحل في أن تقبل منظمة التحرير بهذا الأمر - الإقرار بإسرائيل -، وقد كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة قد طرح مبادرة لتسوية الصراع في ٢١ إبريل/ نيسان ١٩٦٥ على أساس تقسيم فلسطين، ولم تكن مبادرة بورقيبة مستقلة أو منعزلة عن المواقف العربية، وقد جاء إعلانها في سياق جولة عربية كان الرجل يقوم بها.

ثم جاء توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، تبعتها بعد ثلاث سنوات مبادرة الأمير فهد، ولي العهد السعودي آنذاك، ونصت مبادرته في العام ١٩٨١ على إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس. وبين مبادرة بورقيبة ومبادرة فهد جرت في أروقة منظمة التحرير الفلسطينية مياه كثيرة كلها ذهبت إلى تقاطع المنظمة مع الرؤية العربية التي بدأت تتشكل، لكن اندلاع انتفاضة العام ١٩٨٧ في الأراضي الفلسطينية سيوظف على عجلة وستلنقط منظمة التحرير الفلسطينية أول خيط يعيد القضية لقلب الحدث لتذهب قبل مرور عام على اندلاع الانتفاضة إلى إعلان استقلال فلسطين في محاولة منها لقطع الطريق على التدرج العربي الذي بدأ في التشكل صوب التسوية والقبول بإسرائيل بل وتوقيع اتفاقيات سلام معها.

جاء إعلان استقلال فلسطين في الجزائر في بيئة عربية قابلة وموافقة على دولة فلسطينية على ٢٣% من أرض فلسطين، وهو ما يعني التنازل عن الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ والتي قامت كل الحروب العربية من أجل تحريرها واستردادها. ولمنع هذا الانزلاق أو التردّي العربي، وقف الرئيس الراحل ياسر عرفات على منبر قاعة قصر الصنوبر في قلب العاصمة الجزائرية، صاذاً بمقولته الشهيرة: "إن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين، على جميع الأراضي الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف"، ودلالة نص "على جميع الأراضي الفلسطينية" تعني اعتراضاً فلسطينياً ضمنيّاً على ما ذهبت إليه المواقف العربية الرسمية من ذهابها صوب التسوية على حساب الحقوق الفلسطينية، وقد بدأت الخطابات الرسمية تتحدث عن الاعتراف بواقع وجود إسرائيل.

كان تخوف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من تبني الأنظمة العربية لخيار التسوية السلمية في محله بعدما بدأ خطاب هذه الأنظمة يقر بوجود إسرائيل. ففي خضم النقاش حول المؤتمر الدولي للسلام عام ١٩٨٧، قال أبو إياد، صلاح خلف: "ليست هناك تسوية سياسية في المنطقة إلا على حسابنا كمنظمة وعلى حساب حقوقنا كشعب فلسطيني... وإن ما يعد له هو مؤتمر لتصفية القضية الفلسطينية، لإقرار تسوية لن تكون عادلة ولا شاملة".

كان إعلان الرئيس الراحل عرفات استقلال دولة فلسطين رسالة منه بأن القرار الفلسطيني مستقل، وكان محاولة لاستدراك التغيرات التي بدأت تتشكل في موازين القوى العالمية، وفي تعاطي الدول العربية مع القضية الفلسطينية، واستدراك للاستفادة من التغيرات التي حدثت في التحالفات والعلاقات العربية - العربية واستدراكها نحو القطب الأميركي الأوحّد، والذي كان ولا زال يتبنى وينحاز لوجهة النظر الإسرائيلية.

إن إعلان وثيقة الاستقلال يجب وضعه في سياقه التاريخي ولحظته الوطنية والعربية، حيث تداخلت فيها الانتفاضة الأولى وما ولدته من استنهاض للشعور الوطني مع نشاط سياسي ملحوظ لمنظمة التحرير بعد سنوات من الخمول ومن مراهنات البعض على إمكانية شطب القضية الوطنية والانتفاف على منظمة التحرير وخصوصاً بعد مؤتمر القمة العربية في عمان، فكانت الحاجة لاقتناص اللحظة التاريخية وتثبيت حالة كيانية فلسطينية ولو نظرياً، ومنح الفلسطينيين الأمل بالمستقبل وبإمكانية تمييز الانتفاضة بإنجاز سياسي ملموس. لقد كانت خطوة عرفات بمثابة قراءة للواقع العربي والدولي وكانت كخطوة استباقية وضع بموجبها حجر الأساس للدولة الفلسطينية وعليه سيكون الذهاب صوب مشاريع التسوية السلمية مُقَرّاً قبل أي شيء بوجود دولة فلسطينية مستقلة.

إن إعلان وثيقة استقلال فلسطين عام ١٩٨٨ لم يكن قراراً منعزلاً عن البيئة العربية الرسمية. وهي البيئة ذاتها التي ستجهض تبعات وإنجازات إعلان الاستقلال. لقد كان إعلان وثيقة الاستقلال محاولة فلسطينية للانفكاك من الوصاية العربية. ربما أفلحت المنظمة، لكن النتيجة أن منظمة التحرير الفلسطينية تقاطعت بعد ذلك مع ما تريده الأنظمة العربية والتي تحولت تطلعاتها وممارساتها من الوصاية على القضية الفلسطينية إلى ترويض المنظمة. لينتهي الأمر بإجهاض كل الأحلام الفلسطينية.

ترامب وبين سلمان وبينهما (إسرائيل)

خليل العناني . العربي الجديد . ٢٦/١١/٢٠١٨

لم تعلق الصحف والقنوات التلفزيونية السعودية على التصريحات التي أطلقها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أخيراً، وأشاد فيها بدور السعودية في حماية أمن إسرائيل.

ولم يصدر موقف رسمي سعودي، لنفي ما قاله ترامب أو استنكاره.

على العكس، يبدو أن ثمة ابتهاجاً وقبولاً رسمياً سعودياً به، وكأنما هو وسام وإنجاز يُضافان لإنجازات ملك السعودية، سلمان بن عبد العزيز، ونجله ولي عهده، محمد بن سلمان.

ويبدو أن العائلة المالكة في السعودية قد توصلت إلى كلمة السر من أجل ضمان البقاء في السلطة، رغم كوارثها، وجديدها كارثة اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي. وهم يسرون على الطريق نفسه الذي سار عليه الرئيس الراحل أنور السادات وخليفته حسني مبارك، ويمكن تلخيصه في الشعار "الطريق إلى واشنطن يمر عبر تل أبيب".

في الوقت نفسه، يقوم الأمير تركي الفيصل بجولة لتحسين سمعة ولي العهد السعودي في واشنطن، وهو أحد العربيين الأساسيين للعلاقات السعودية - الإسرائيلية، ولم يعد يخجل من ذلك، بل يعتبره إنجازاً يضاف لسجل إنجازاته في خدمة السديريين.

وقد قال لوكالة أسوشيتد برس إن "بن سلمان جاء إلى السلطة ليبقى"، ويطالب بمحاسبة وكالة المخابرات الأميركية على تسريبها الذي أكدت فيه مسؤولية بن سلمان عن مقتل خاشقجي.

يكشف دفاع ترامب عن السعودية، أو بالأحرى عن بن سلمان، ما كان في الكواليس وخلف الأبواب المغلقة خلال العامين الأخيرين عن وجود تطبيع غير معلن بين الرياض وتل أبيب، وتحديدًا بين بن سلمان ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو.

ويبدو أن ما أذيع عن لقاء جمعهما مع ملك الأردن في العقبة الصيف الماضي كان صحيحاً، وهو أمر لا يمكن استبعاده في ظل سعي بن سلمان إلى ضمان العرش بأي ثمن. لذلك لم يكن غريباً أن يتبنى خطاب إسرائيل بشأن القضية الفلسطينية ولوم الفلسطينيين عن عدم التوصل إلى حل حتى الآن.

وهنا، لا يمكن إغفال الدور الإماراتي القوي في تقديم بن سلمان لإسرائيل وتسويقه لها، فلديهم خبرة طويلة في المسألة عبر علاقات قوية تربطهم بتل أبيب، وبالجماعات والقوى المؤيدة لها في أميركا.

وكان ملفتاً أن يزور وفد من اليمين المتطرف في الولايات المتحدة بن سلمان قبل أسبوعين، لدعمه في مواجهة الضغط العالمي عليه، بعد جريمة اغتيال خاشقجي.

وهو الوفد نفسه الذي ينظم زيارات متكررة لمصر ومقابلة الجنرال عبد الفتاح السيسي، ودعمه لدى الإدارة الأميركية واللوبيات المتنفذة في واشنطن.

وهو الوفد نفسه أيضاً الذي يزور أبوظبي، ويلتقي حاكمها الفعلي محمد بن زايد باستمرار.

رفع ترامب ورقة التوت التي كانت تغطي بها السعودية فيما يخص العلاقة مع إسرائيل. وكشف ما كان بن سلمان يخفيه طوال العامين الأخيرين من تطور لافت في مستوى هذه العلاقات. وهو ما دفع ننتياهو إلى الدفاع علانية، ويا للمفارقة، على أهمية استقرار السعودية للمنطقة.

بل ويتوسط، وربما يضغط، على إدارة ترامب (وكأنها في حاجة إلى ضغط!) عبر صهره جاريد كوشنر، من أجل عدم تصعيد الخلاف مع الرياض على خلفية ملف خاشقجي. وهو يكشف، من بين أمور عديدة، التخطيط الذي يجري على قدم وساق لمستقبل المنطقة، وما يضره هؤلاء المارقون لشعوبها.

لا تتحدث النخبة السعودية (إن كان لا تزال هناك نخبة!؟) عن دفاع ترامب وننتياهو عن بلادهم، وعن ولي عهدهم، ولم يتفوه هؤلاء بكلمة واحدة، مكتوبة أو مسموعة، بشأن تأثير التحالف مع إسرائيل على سمعة "بلاد الحرمين" وصورتها، بينما ثالث الحرمين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وربما لن نفاجأ إذا سمعنا دعواتٍ من فوق المنابر السعودية لننتياهو، أو أن يدعو له أحد الأئمة السعوديين بأن "يسدّد الله خطاه، ويديم علاقته الحميمة مع ولي العهد".

وذلك على غرار ما فعل أحد أئمة الحرم المكي، حين دعا لترامب، وأشاد بتحالفه مع الملك سلمان، واعتبر السعودية وأميركا "قطبي العالم" اللذين سوف يقودانه نحو الأمن.

وبالطبع، العدو المشترك لكل من ترامب وبن سلمان وننتياهو هو إيران، يسهل تعبئة هؤلاء الرأي العام ضده، حتى وإن كان على حساب كل ما كانت تعرف يوماً بالثوابت العربية، وأهمها القضية الفلسطينية التي تم بيعها مجاناً لننتياهو ليفعل بها ما يشاء، من دون شعور بالكرامة أو الحياء.

لذلك يعتبر ترامب بأنه لولا الدعم السعودي لانهارت إسرائيل، وأصبحت في موقف صعب. هكذا قالها الرجل صراحة، ومن دون موارد، في تسجيله الذي تمت إذاعته من مقر ترامب في ولاية فلوريدا الأميركية.

ولعل هذا هو أخطر تصريح يدلي به ترامب في مجال السياسة الخارجية منذ وصوله إلى السلطة. وبه يكشف ما يُحاك لهذه المنطقة من خطط ومؤامراتٍ، تستهدف، بالدرجة الأولى، شعوبها واستقرارها.

إذا أخفقت العقوبات هل تهاجم أمريكا إيران في سوريا ولبنان؟

عصام نعمان . القدس العربي . ٢٠١٨/١١/٢٦

ماذا تريد الولايات المتحدة من إيران؟ تطرح الاستخبارات الإسرائيلية، وفق صحيفة "هآرتس" (٢٠١٨/١١/٩)، فرضيتين: الأولى حمل إيران على إعادة التفاوض بشأن الاتفاق النووي لإملاء شروط أكثر صرامة عليها، تتعلق بإجراءات التطبيق والرقابة. الثاني إسقاط النظام في طهران في إطار "وثيقة بومبيو"، أي خطة النقاط الـ ١٢ التي نشرها وزير الخارجية الأمريكي، بعد إعلان رئيسه ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي في شهر مايو/أيار الماضي. واشنطن تأمل في أن تؤثر العقوبات سلباً في الاقتصاد الإيراني، ما يحمل طهران على التراجع. إذا لم تتأثر إيران أو تتراجع، كما يؤكد معظم قادتها، فهل يدفع إخفاق العقوبات الولايات المتحدة إلى محاولة مواجهة واستنزاف إيران وحلفائها في محور المقاومة، على ساحات سوريا ولبنان (وربما العراق) لإضعافها وتقويض قدراتها؟

"إسرائيل" واثقة بأن أحد المرامي الرئيسة لحملة الولايات المتحدة على إيران، حماية ما يسميه المسؤولون في واشنطن ونل أبيب "أمن إسرائيل القومي". فما أن دخلت الموجة الثانية من العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ في مطلع الشهر الجاري، حتى سارع بنيامين نتنياهو إلى الترحيب بها، وامتدح دونالد ترامب على إطلاقها، ذلك أن قادة الكيان الصهيوني يدركون أن إيران لن تقف مكتوفة الأيدي حيال حملة أمريكا وعقوباتها ضدها، وأنها قد تقوم، بحسب العميد رونين أيستيك، القائد السابق للواء المدرعات، بخلق مصاعب لـ"إسرائيل" كتوفير أسلحة متطورة لـ"حماس" و"حزب الله"، و"لا أحد يعرف متى سيقدر هؤلاء استخدام ترسانة الأسلحة التي راكموها". في هذا السياق، تحدث نتنياهو بعدما عين نفسه وزيراً للأمن (أو الحرب) بديلاً من أفغدور ليرمان المستقيل، عن "المعركة الأمنية الدائرة وعن الحاجة إلى التصرف بمسؤولية". وقد فسّر أيستيك "المعركة الأمنية" التي أشار إليها نتنياهو بأنها "تعني احتمال مواجهة حركة حماس في الجنوب وحزب الله في الشمال في إطار ما تطبّخه إيران من رد شامل على ما تحوكه أمريكا و"إسرائيل" ضدها من عقوبات وسيناريوهات هجومية" (صحيفة "يسرائيل هيوم"، ٢٠١٨/١١/١٨).

في موازاة هذه النقولات بشأن ما "تطبخه" إيران وكيف تعترم "إسرائيل" الردّ عليها، كشف نتنياهو خلال جلسة مغلقة للجنة الخارجية والأمن في الكنيست يوم الاثنين الماضي ما اسماء "اقتراحاً روسيا" تلقته الولايات المتحدة حول فكرة لإخراج إيران من سوريا ومنعها من التمرکز العسكري فيها مقابل تخفيف العقوبات الأمريكية عليها. نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف رد على نتنياهو بتصريح لم يؤكد فيه، كما لم ينفِ الاقتراح الروسي "المذكور، موضحاً بأنه "كانت لدينا اتصالات وأفكار طرحت على طاولة البحث، وقد تكون قريبة من فكرة الاقتراح، لكنها لم تُستكمل". الكشف عن "الاقتراح الروسي" كشف بدوره حقائق أخرى أبرزها ثلاث:

. إن طاولة البحث التي ضمت مندوبين روساً وأمريكيين لم تُدعَ إليها (وربما لم تستشر بشأنها مسبقاً) إيران وسوريا، الأمر الذي أثار امتعاضهما، فسارعت الخارجية الروسية إلى إصدار بيان توضيحي يفهم منه حرص موسكو على مراعاة مصالح إيران في سوريا كون البلدين مستهدفين بعقوبات أمريكية.

. إن الولايات المتحدة أدركت عدم جدوى عقوباتها في إكراه إيران على تغيير سياستها، ما حملها على البحث عن طريقة بديلة لتحقيق بعض مراميها بالسياسة، ما عجزت عن تحقيقه بالعقوبات.

. إن نتيا هو كان على علم بطبيعة الحال بطاولة البحث الأمريكية - الروسية وب"الاقتراح الروسي"، الأمر الذي حمله على التلويح لغرمائه ومنافسيه في "إسرائيل" بما اسماه "المعركة الأمنية"، ويعني بها ما يمكن أن يترتب على إقرار "الاقتراح الروسي"، أو عدم إقراره من تداعيات سياسية وأمنية قد تستوجب في رأيه، عدم حلّ حكومته لتفادي الانشغال بمعركة انتخابية غير مأمونة النتائج والعواقب.

إن كل التطورات والاحتمالات سألقة الذكر، لها انعكاسات سلبية وإيجابية، والأرجح أن إيران وروسيا قادرتان على التعامل معها بما يخدم مصالحهما المشتركة في وجه الخصم المشترك، الذي هو الولايات المتحدة، لكن ثمة سؤالاً لا بد من طرحه: أليس من حق سوريا، بعد الحرب المدمرة التي جرت فيها وعليها، ألا تكون بأي شكل من الأشكال ساحةً لتصفية الحسابات، وعقد الصفقات بين أمريكا وروسيا وغيرهما من دول كبرى أو إقليمية؟ وإذا كان حقها هذا ساطعاً وقاطعاً، كيف السبيل إلى تحقيقه وحمايته وكفالة مفاعيله الوطنية والسياسية والاقتصادية، محلياً وعربياً وإقليمياً؟

لا شك في أن أطراف محور المقاومة محيطون بكل التحديات سألقة الذكر، وبمتطلبات مواجهتها، ولعلمهم عاملون في هذا السبيل بلا إبطاء، مع ذلك أرى من الضروري التأكيد مجدداً على موقف القوى الوطنية والتقدمية الملتزمة خيار المقاومة والتحرير، ونهجهما الداعي والعامل بلا كلل من أجل اعتباره أولويةً أولى في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها الأمة. من هنا تستبين الحاجة الاستراتيجية إلى تمتين مرتكزات وتأمين متطلبات محور المقاومة بكل أطرافه، ولاسيما بين سوريا والعراق، بغية تحرير وحماية كامل التراب العربي في سوريا من مخاطر ومطامع الكيان الصهيوني العنصري العدواني، ومخططات تركيا الساعية إلى السيطرة على مساحات واسعة من الأرض والموارد الطبيعية في كلا القطرين، وعلى طول حدودهما معها، وكذلك حمايتها من الولايات المتحدة التي تحتل أجزاء من شرق سوريا، بغية تنفيذ مخططات عدوانية تقسيمية تنال من وحدتها وسيادتها ومواردها الطبيعية من نفط وغاز، كما تهدد الأمن العربي القومي.

إعادة ترتيب الطاولة.. كيف يرسم أردوغان خارطة النفوذ في الشرق الأوسط؟

كولين ب. كلارك وأريان م. طباطبائي - فورين أفيرز . ٢٠١٨/١٠/٣١

عُرف عن الرئيس دونالد ترامب قديماً انتقاده للسياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وها هو الآن يضع الخطوط العريضة للتوجه الأميركي الجديد في المنطقة. كشفت إدارته الشهر الماضي عن إستراتيجيتها الجديدة في سوريا، معلناً التخلي عن مهمة القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (أو داعش)، والتحول إلى مهمة أخرى تهدف إلى احتواء إيران. لكن هذه الخطط الجديدة لم تضع في الحسبان تحدياً خطيراً، وهو تغير التحالفات في المنطقة، والتي احتدت في أعقاب مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده في إسطنبول.

شهدت تحالفات الشرق الأوسط تغيرات جذرية على مدى فترات طويلة. تتنافس القوى الإقليمية منذ عقود - خاصة إيران والعراق وإسرائيل والسعودية وتركيا - على تعظيم نفوذها، في ظل تراجع تدخلات روسيا والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة مؤخراً. حتى وقت قريب، اصطفّت الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون -إسرائيل، ومعظم دول الخليج العربي، وتركيا- في مواجهة إيران. وبدا مؤكداً في أعقاب توقيع الاتفاق النووي مع إيران في ٢٠١٥ أن هذه القوى الإقليمية المدعومة أميركياً سوف تتجح في عزل نظام الملالي. لكنّ عدداً لا يُحصى من العوامل المحلية والإقليمية والدولية تضاعفت لتغيير هذا الوضع القائم منذ أمد طويل. كانت النتيجة الأبرز لهذه التطورات، ابتعاد تركيا عن الولايات المتحدة وتوجهها نحو إيران وروسيا.

محورية أنقرة الإستراتيجية

هناك أسباب عدة لاصطفاف أنقرة المتنامي مع طهران وموسكو. أولاً، وصول رجب طيب أردوغان إلى سدة الحكم في ٢٠١٤ -الخطوة التي رسخت سلطته بعد عقد في رئاسة الوزراء- عدّ تحولاً رئيسياً في سياسات البلاد. منح أردوغان الفئات الدينية نفوذاً قوياً وابتعد بالبلاد عن علمانيته المعهودة، التي يعود تاريخها إلى مؤسس الجمهورية التركية كمال أتاتورك، في أوائل القرن العشرين. تتفق رؤية أردوغان الدولية في عديد من الجوانب مع رؤى الجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا. وعلى غرار موسكو وطهران، أصبحت أنقرة في الوقت الراهن أكثر عداء للغرب من أي وقت مضى في العصر الحديث. بناءً على ذلك، فإن تركيا تبتعد عن حلف شمال الأطلسي باتجاه القوى المستردة لعافيتها.

تُشكّل معتقدات أردوغان تصوره للنظام الإقليمي. يبدو أن الرئيس التركي يرى في نفسه سلطاناً على الطراز الحديث، والوريث الشرعي للقيادة السنية. لقد بلغ به الأمر إلى الادعاء بأنه "البلد الوحيد القادر على قيادة العالم الإسلامي"، ما يجعل بيت آل سعود أبعد ما يكون عن حليف، وأقرب ما يكون إلى منافس.

في حقيقة الأمر، حادثة مقتل خاشقجي ما هي إلا آخر حلقة في سلسلة التطورات التي فاقمت التوترات بين تركيا والمملكة العربية السعودية. في ظل الخلاف القائم في الخليج العربي، حيث قطعت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها العلاقات مع قطر (ظاهرياً بسبب السياسة الخارجية القطرية المستقلة والحازمة، بينما في

الحقيقة يرجع السبب إلى التوترات النامية المترتبة على النهج السعودي تجاه إيران، وكذلك الحرب في اليمن)، لحقت أنقرة بطهران في دعم الدوحة. بالنسبة لتركيا، كانت قطر حليفا مهما تتوافق رؤيته مع رؤيتها. كما أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت مهمة لأنقرة أيضا.

وحتى قبل الأزمة، كانت تركيا قد وقّعت مع قطر على بروتوكول عسكري وفتحت أول قاعدة عسكرية لها في المنطقة في ٢٠١٥. وفي الآونة الأخيرة، وقّعت تركيا صفقة لشراء أنظمة صواريخ "S-400" روسية الصنع، ما دفع بجيمس ماتيس، وزير الدفاع الأميركي، إلى تحذير تركيا وحثها على إعادة النظر في هذه الخطوة، لأن حلف شمال الأطلسي لن يكون قادرا على إدراج هذه الأسلحة في تشكيلاته العسكرية.

حدثت تلك التطورات بعد تراجع حدة الصراع السوري، حيث حافظت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية على اتحادهما من خلال شراكة طويلة الأمد، وعداوة كل منهما لإيران، والحرب الدائرة في اليمن. أما بالنسبة لتركيا، فقد شعرت أن حلف إيران وروسيا الآن مناسب لها أكثر من حلف شمال الأطلسي. فأنقرة حاليا منشغلة بإرساء الاستقرار في سوريا، حتى لو كان ذلك يعني بقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة. ويتوافق هذا مع الأهداف الإيرانية والروسية. عملت موسكو عن كثب مع طهران في سوريا - حيث وقّرت روسيا غطاء جويًا للقوات البرية الإيرانية - لضمان إحكام قبضة الأسد على السلطة ولضمان وضعهما الإقليمي أيضا. تتفق مصلحة روسيا وإيران إلى جانب تركيا في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وهو ما يمكن أن يجنبهم التشرذم الإقليمي المحتمل، وفشل الدولة الذي قد تداعى عواقبه ويهدد بقاءهم.

تبدو تركيا أكثر انشغالا بالأكراد من داعش، وهو عامل آخر يجعلها تتفق مع إيران وروسيا أكثر من الولايات المتحدة والسعودية. والأرجح أن إيران في موقف أفضل من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من حيث القدرة على المساعدة في تهدئة المخاوف التركية بشأن مستقبل الأكراد. وعلى الرغم من عدم رغبة أي طرف - فيما يبدو - في رؤية الأكراد منفصلين عن دولهم، يبدو أن إيران - مثل تركيا - تشعر بالخطر من نفوذ الأكراد. بالنسبة لإيران وتركيا، قد يؤدي تفكك سوريا وانفصال الأكراد عن البلاد إلى منحدر زلق يزيد جرأة سكانها الأكراد ويهدد سلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

في الوقت نفسه، يوفر ما تبقى من داعش ذريعة للمجموعة الرباعية المتمثلة في أنقرة وطهران وموسكو ودمشق لإبقاء قواتها نشطة على الساحة. ولا يعني هذا أن تلك العواصم لا تعتبر وجود داعش تهديدا لها، بل هي ترى فرصة سانحة في ضعف تنظيم داعش الذي فقد سيطرته وقدراته الإقليمية إلى حد كبير، ما يسمح لها بتبرير جهودها العسكرية المتواصلة والعدوانية في بعض الأحيان. في الواقع، يعمل أردوغان على توطيد العلاقات أكثر مع هيئة تحرير الشام، وهي مجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة، يتركز نشاطها في سوريا بالأساس وتشمل نحو ١٠ آلاف مقاتل. يعتقد أردوغان أنه بالإمكان توجيه هذه المجموعة ضد وحدات حماية الشعب (YPG)، وهي فصائل مسلحة كردية في سوريا يعتبرها الأتراك مدعومة من قبل أميركا والسعودية.

من المؤكد أنه ما زالت هناك أزمة ثقة بين إيران وروسيا وتركيا نتيجة تاريخ الصراع بينهم. دخلت الدول الثلاث في حروب مدمرة مع بعضها البعض وتنافست على السلطة في المنطقة. في الوقت نفسه، تملك كلٌ منها حاليا

عددا من الاهتمامات المشتركة والتصورات المتشابهة عما يُشكّل تهديدا لهم، ما يدفعهم للعمل معا في عدد من المجالات، بما في ذلك الناحيتان العسكرية والاقتصادية.

ما يعنيه ذلك لواشنطن

وسط مستنقع الشرق الأوسط الجيوسياسي، يبدو أن تركيا هي الرابح الأكبر، فهي تعوّل على عملية إعادة رسم التحالفات لتحسين صورتها في العالم الإسلامي بصفتها دولة قائدة مستعدة للوقوف في وجه السعودية، التي أدت علاقتها الوثيقة مع إسرائيل ودورها القيادي في الحرب الكارثية في اليمن إلى تلطيخ سمعتها. تبدو أنقرة وكأنها تلعب على الجانبين في الصراع السوري، ربما في محاولة منها لتقوية موقفها في المفاوضات المستقبلية. وفي الحقيقة، يتوقف نجاح سياسة الولايات المتحدة في سوريا جزئيا على تركيا. وبناء على ذلك، ينبغي أن تفهم واشنطن الأهداف الإقليمية الرئيسية لتركيا وأن تُقيّم قدرة حلف شمال الأطلسي على تدارك حدوث تحوّل غير مرغوب فيه في ميزان القوى الإقليمي.

من المرجح أن يؤثر تحوّل تركيا المفترض في تحالفاتها الإقليمية على السياسة الأميركية الجديدة في سوريا وعلى قابلية استمرار سياسة واشنطن في الشرق الأوسط بشكل عام. ونظرا لهذا التغيير، ينبغي للولايات المتحدة أن تُفكّر في الاستفادة من وجودها في المشهد من خلال إظهار ما لديها من وسائل وإرادة سياسية للمساهمة في إعادة الاستقرار إلى سوريا. وعليها أن تشير إلى إمكانية قيامها بدور الوسيط النزيه، على الرغم من صعوبة القبول بذلك، حيث إن أي اتفاقية سلام قابلة للتطبيق ستبقي على الأسد في منصبه. ارتكب الأسد عددا لا يُحصى من الأعمال الوحشية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، لكن احتمالات قدرة الولايات المتحدة على إزاحته من السلطة تزداد ضآلة. يجب على إدارة ترامب -بدلا من التركيز على إزاحة الأسد من السلطة- أن تنظر إلى الصورة الأكبر وتؤمّن المصالح الأميركية في المنطقة. والأهم من ذلك، أن سوريا لا يصح أن تظل ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية الدولية للتخطيط من أجل تنفيذ هجمات في جميع أنحاء العالم، كما فعلت مؤخرا في المخططات المُحْبِطَة التي استهدفت ألمانيا وهولندا.

مع تزايد التقارير المروعة عن ملابسات مقتل خاشقجي، قدمت السعودية إلى الولايات المتحدة ١٠٠ مليون دولار للمساعدة في استقرار سوريا. لكن يبدو أن الرياض لن تكون قادرة على الخروج من هذا الموقف بالمال. قد يكون هذا المال كافيا لتمديد العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية لفترة أطول، لكنه لن يكون ذا نفع كبير في إيقاف زخم المشهد الجيوسياسي الذي يتغير بسرعة، والذي تبرز فيه إيران وروسيا وتركيا معا ككتلة متماسكة. تحالف هذه الدول الثلاث معا -والمتأصل في المصالح المشتركة لهم في سوريا- يمكن أن يتعدى هذه المسألة، ويؤدي إلى تغيير أكثر جذرية في تحالف القوى في المنطقة، وسيكون له آثار بعيدة المدى على الولايات المتحدة.

السياسة في مجتمعات الحرب

السيد ولد أباه . الاتحاد . ٢٦/١١/٢٠١٨

سألت مؤخراً شخصية سياسية سورية معروفة هل تتوقع بعد تسوية ملف إدلب عودة الدولة السورية التي انهارت في السنوات الأخيرة؟ فردت عليّ بالقول إن الأمر يتوقف على ماذا تعنيه بالدولة، فقد تعود سيطرة الأجهزة العسكرية والإدارية الرسمية على المدن التي انفصلت عن حكومة دمشق، لكن الدولة من حيث هي فكرة جامعة ومؤسسات مشتركة انتهت عملياً، ومن الصعب إحيائها.

في العراق يحاول رئيس الحكومة الجديد عادل عبد المهدي إحياء الدولة في مواجهة ضغط وتأثير مراكز القوة الطائفية والمليشيات المسلحة والحركات الانفصالية. في ليبيا، صرح مبعوث الأمم المتحدة وزير الثقافة اللبناني الأسبق غسان سلامة أن الصراع لا يمكن اختزاله في صراع تنظيمات وأحزاب، بل هو صراع مجتمعي معقد، ومن هنا صعوبة حسمه بمنطق التفاوض السياسي.

المشكل الأكبر في منطق التسويات السياسية المطروح لحل مختلف هذه الأزمات السياسية والحروب الأهلية هو صدوره عن نموذج وحيد هو نموذج الدولة الوطنية الذي هو الإطار الأوسع للشرعية السياسية داخلياً وخارجياً في عالم اليوم، أن هذا التصور ينطلق من مصادرة معيارية قانونية تتمثل في كون الدولة الوطنية هي الحالة الطبيعية لصياغة العلاقات المجتمعية المنظمة في العصور الحديثة، ومن ثم يتعين تصديرها من ساحة تشكلها الأصلي في أوروبا إلى بقية العالم.

ولقد استطاع بالفعل هذا النموذج الذي ورثته بلدان المنطقة عن القوى الاستعمارية من تحقيق ثلاث مهمات كبرى هي: تأمين السلم الأهلي الداخلي، ودفع ديناميكية التحديث الاجتماعي، وقيادة عملية التنمية الاقتصادية المندمجة في منظومة السوق العالمية.

بيد أن الذين راهنوا على قوة واستمرارية الدولة الوطنية لم يدركوا أنها لا تشكل حالة اجتماعية طبيعية، بل هي كما أثبتت الدراسات التاريخية السوسيولوجية نتيجة عاملين عرضيين هما: تشكيل متخيل سياسي جمعي هو ما تعبر عنه الأمة بمفهومها المدني القانوني الحديث، وبروز مشروع سياسي اندماجي تقوده نخب قيادية مؤثرة وفاعلة في سياق دولي ملائم. لا توجد إذن كيانات سياسية مبنية على هوية وطنية طبيعية حتى لو ترجمت هذه الانتماءات السياسية المصطنعة بلغة قومية أو دينية، كما أن القول بأن الدول الوطنية في منطقتنا من آثار المخططات الاستعمارية التي جزأت الإقليم الشرق أوسطي لا معنى له فالغالبية المطلقة من دول العالم هي نتيجة هندسة خارجية.

السبب الرئيسي إذن لتفكك الدولة الوطنية في البلدان العربية التي شهدت أزمات الانتقال السياسي ليس «اللاشرعية الأصلية» لهذه الدولة ولا غياب نسيج وطني مستند إلى ذاكرة وطنية جامعة، بل هو عجز النخب التي قادت مشروع بناء الدولة في إنتاج هذه الهوية المتخيلة الصلبة والقصور في ترجمتها إلى هياكل مؤسسية فاعلة.

لقد بين المفكر السياسي الفرنسي «برتراند بادي» في كتابه الأخير «عندما يعيد الجنوب اختراع العالم»، أن مجتمعات الحرب التي نشأت على أنقاض الدولة الوطنية طورت آليات اندماج اجتماعي فاعلة وشبكة مصالح اقتصادية قوية لا عن طريق الهياكل المؤسسية (مثل الدول الوطنية)، بل من خلال تطبيع وتنظيم العنف المتبادل، بما أفضى إلى قيام منظومات سلطة مستقرة يتحكم فيها أمراء الحرب، وأدى إلى بروز اقتصاد حرب مثمر مفتوح على الخارج، ومن هنا صعوبة تسوية هذه الحروب الأهلية إلا بإضفاء الشرعية المؤسسية على الوضع القائم، كما كان الشأن في لبنان الذي لم يستعد عملياً وحدته الوطنية بعد أكثر من عقدين من إعلان نهاية الحرب الأهلية.

في مثل هذه الوضع يفقد المفهومان المركزيان في الفكر السياسي دلالاتهما: مفهوم الحرب ومفهوم السلم، ذلك أن الدولة لم تعد في هذه السياقات حالة مدنية ضامنة للسلم الأهلي بل تتعايش مع الصراعات الأهلية وتعكسها في مراكز التمثيل الانتخابي والسلطة التنفيذية، كما أن مقاربات التسوية السلمية التي ترعاها الدول الكبرى والمؤسسات الدولية، وعمليات التدخل وحفظ السلم هي في غالب أوجهها استمرار للحرب بأشكال أخرى.

لقد كان الفيلسوف الألماني «كارل شميت» يقول إن الفكر الليبرالي الحديث عاجز عن التفكير في الحرب التي يعتبرها حالة استثنائية غير مشروعة لا في منظورها الداخلي الأهلي ولا الخارجي ذي الصلة بالعلاقات الدولية، ولذا تحولت السياسة في الغرب الحديث إلى نظام قانوني صرف.

المشكل المطروح هنا هو أن الحرب كما أثبتت دروس التاريخ هي «قابلة الدول وصانعة التاريخ» بالمصطلحات الهيجلية، حتى لو كان السلم هو أفق السياسة والقانون ومقتضى الدين والأخلاق.

كذبات ترامب الكبرى.. صفقة الـ ١١٠ مليارات وأسطورة المليون وظيفة

ويليام هارتونغ - لوب لوج . ٢٠١٨/١١/٢٦

أثار اغتيال الصحفي السعودي "جمال خاشقجي"، على يد النظام السعودي، مطالبات بإعادة التفكير في العلاقات الأمريكية السعودية بشكل عام، والعلاقات العسكرية على وجه الخصوص. ويشير تصريح الرئيس "ترامب" بأنه لن يوقف مبيعات الأسلحة الأمريكية للمملكة، حتى لو كانت مسؤولة عن قتل "خاشقجي"، بشكل مخيف، إلى أن الأرباح المالية والعدد القليل من الوظائف لها الأسبقية على الحاجة إلى محاسبة نظام قاتل.

ولا توجد فائدة اقتصادية، مهما كانت كبيرة، يمكن أن تبرر الاستمرار في تسليح نظام لم يقتل صحفياً بأبشع الطرق التي يمكن تخيلها فحسب، بل قتل الآلاف من المدنيين في هجمات تفجيرية عشوائية في اليمن، كثير منها بالقنابل والطائرات التي زودته بها الولايات المتحدة.

الحجج الاقتصادية

ولكن إذا كان لابد من تفعيل الحجج الاقتصادية، فيجب أن ندقق في الأمور قليلاً. ادعى الرئيس الأمريكي أن هناك مجموعة كبيرة من الوظائف التي ستندفق من صفقة الأسلحة التي أبرمتها الإدارة مع الرياض بقيمة ١١٠ مليارات دولار، وقدّر أنها ستصل إلى "أكثر من مليون"، وفي إحدى الحالات تكلم عن تقديره لتوفير ٤٠٠ ألف وظيفة في غضون أسابيع قليلة. ولكي نكون منصفين، يبدو أن رقم مليون وظيفة كان من المفترض أن يتضمن بعض الصفقات التجارية بالإضافة إلى مبيعات الأسلحة المزعومة، لكن تصريحات "ترامب" الغامضة حول الموضوع تجعل من الصعب معرفة ذلك بدقة.

ويعد رقم ١١٠ مليارات دولار، الذي يتم ترويجه في كثير من الأحيان كصفقة واحدة، مبالغاً فيه بشدة. وأصدر البيت الأبيض قائمة بصفقات تصل قيمتها إلى ١١٠ مليارات دولار، لكن معظمها إما تم إخطار الكونغرس بها خلال إدارة "أوباما"، أو كانت توقعات بعيدة المدى لمستقبل المبيعات المحتملة التي من غير المرجح أن تحدث في وقت قريب.

وفي الأرقام الدقيقة، تقدر وزارة الخارجية أن النظام السعودي أبرم صفقات "مبدئية" للأسلحة الجديدة ومعدات الدعم بقيمة ١٤,٥ مليار دولار فقط منذ تولى الرئيس "ترامب" منصبه، وهو رقم يزيد قليلاً على ١٠% من الرقم البالغ ١١٠ مليارات دولار الذي تروجه الإدارة.

وهناك طريقة أخرى للنظر إلى القضية، وهي أن الكونغرس تلقى إخطارات عن مبيعات أسلحة جديدة محتملة إلى المملكة العربية السعودية بقيمة ٢٠ مليار دولار منذ تولى الرئيس "ترامب" السلطة.

وكان هناك أيضاً ما يقرب من ملياري دولار في صفقات مرخصة من قبل وزارة الخارجية، أي بإجمالي مبلغ ٢٢ مليار دولار.

ولم يصل معظم هذه الصفقات إلى مراحلها النهائية، ولا تزال الصفقة الأكبر، وهي صفقة بقيمة ١٣,٥ مليار دولار لمنظومة الدفاع الصاروخي "ثاد" من "لوكهيد مارتن"، قيد المناقشة.

وتستند جميع مبيعات الأسلحة السعودية الرئيسية إلى الترتيبات التي تمت خلال أعوام "أوباما"، عندما أبلغت تلك الإدارة الكونغرس بتقديم ١١٧ مليار دولار من عروض الأسلحة للسعودية على مدار ٨ أعوام قضاها في منصبه.

وخلال تلك الأعوام الثمانية نفسها، كانت هناك اتفاقيات رسمية بقيمة ٦٥ مليار دولار فقط تم توقيعها مع المملكة، تم تنفيذ ١٨ مليار دولار منها بشكل مؤكد.

ويرجع التناقض بين العروض والاتفاقيات وبين المبيعات الفعلية إلى حقيقة أن عددا كبيرا من العروض لا تتحول إلى اتفاقيات أو مبيعات.

بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يتم تنفيذ الصفقات المكتملة على مدار أعوام عديدة.

وأخيرا، يتم تقليل قيمة بعض الصفقات بين وقت العرض الأولي والاتفاق النهائي.

مبالغ "ترامب"

في ضوء ذلك، تبقى الجدوى الاقتصادية لمبيعات الأسلحة إلى السعودية مشكوكا فيها في أفضل الأحوال في الوقت الذي توجد فيها حقيقة كبرى لا تقبل الجدل، وهي أن الجيش السعودي يعتمد بشدة على الأسلحة والدعم الأمريكيين، ولا يمكنه العمل بفعالية بدونها.

ويعود أصل ثلثي عدد الطائرات القتالية المقدرة بـ ٣٦٥ طائرة في الترسانة السعودية إلى الولايات المتحدة.

ومن الجدير بالذكر هنا التأكيد على أن إدارة "ترامب" لم تفك بإبرام "صفقة أسلحة بقيمة ١١٠ مليارات دولار" مع المملكة العربية السعودية، لكن صفقة الرئيس "ترامب" الضخمة مع السعودية هي مزيج من العروض التي تمت الموافقة عليها خلال إدارة "أوباما"، وبعض العروض الجديدة، وعشرات المليارات من صفقات المضاربة غير المؤكدة، لكن الصفقات الفعلية التي تم تنفيذها منذ تولي الرئيس "ترامب" منصبه تبلغ ما مجموعه ١٤,٥ مليار دولار فقط.

وقد يكون لمبيعات الأسلحة بعض الجدوى الاقتصادية، ولكنها ليست ضخمة كما يصور "ترامب"، حيث تدعم مبيعات الأسلحة السعودية عشرات الآلاف من الوظائف في الولايات المتحدة، وليس مئات الآلاف أو "مليون"، كما ادعى الرئيس "ترامب".

وبيلغ متوسط قيمة شحنات الأسلحة التي أرسلتها واشنطن فعليا إلى الرياض نحو ٢,٥ مليار دولار سنويا، وهو ما يكفي لدعم ما بين ٢٠ إلى ٤٠ ألف وظيفة فقط، بعضها في الخارج.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من هذه الوظائف لن تكون مهددة إذا تم إلغاء صفقات محددة، وسيتم تحويل العديد من العمال المشاركين في إنتاج الأسلحة للسعودية إلى مشاريع أخرى من قبل الشركات التي لديها تراكمات متتالية من العقود الحالية مع البنتاغون.

وتذهب العديد من الوظائف التي تم خلقها بواسطة مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية نفسها، وسينخفض تأثير الوظائف التي قد توفرها مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية بفعل الخطة الاقتصادية السعودية الجديدة تهدف إلى إنتاج ٥٠% من مبيعات الأسلحة داخل المملكة نفسها.

وقد تعهدت شركات أمريكية مثل "رايثيون" و"لوكهيد مارتن" و"بوينغ" بتلبية هذا الهدف.

الخلاصة هنا أن تجارة الأسلحة الأمريكية السعودية تؤثر تأثيراً هامشياً على الاقتصاد الأمريكي.

وحتى مع أعلى تقدير بـ ٤٠ ألف وظيفة في الولايات المتحدة متعلقة بصفقات الأسلحة السعودية، فإن هذا الرقم يمثل أقل من ٠,٠٠٣ من القوة العاملة في الولايات المتحدة، التي تبلغ أكثر من ١٦٠ مليون شخص.

يعد قطع الأسلحة والدعم الأمريكيين أفضل وسيلة للضغط من أجل إنهاء الحرب في اليمن.

ويضغط مجموعة من أعضاء الكونغرس من الحزبين من كلا المجلسين من أجل وضع حد لمبيعات الأسلحة والدعم العسكري للتدخل السعودي الإماراتي في اليمن.

وقد حان الوقت للمضي قدماً في هذه الجهود، خاصة بعدما تعهدت الإدارة بالسعي لوقف إطلاق النار هناك وإنهاء تزويد الولايات المتحدة للطائرات السعودية بالوقود.

نهاية ترامب

كارتر إسكيو(*) - (الواشنطن بوست) - ٢٠١٨/١١/١٩

كيف يمكننا أن نكون على يقين إلى هذا الحد من أن أيام ترامب السياسية أصبحت معدودة؟ أولاً، يمكننا الآن أن نرى بوضوح أكثر أن المد الأزرق قد استمر في الارتفاع؛ حيث انقلب عدد من أهم السباقات، خاصة على مجلس النواب، ليصب في صالح الديمقراطيين عندما تم إحصاء الأصوات النهائية. ومن المتوقع الآن أن يحصل الديمقراطيون على نحو ٤٠ مقعداً في مجلس النواب - في أكبر مكسب لهم منذ عقود.

عندما تتم كتابة تقرير تشريح جثة دونالد ترامب السياسي، سيكون وقت الوفاة الدقيق غير مؤكد، لكنه سيكون مثبتاً في وقت ما حول موعد الانتخابات النصفية الأميركية للعام ٢٠١٨، عندما قرر عدد كاف من مواطني البلد أنهم ضاقوا ذرعاً به ونالوا منه ما فيه الكفاية.

سبب الوفاة، بطريقة غير متوقعة إلى حد ما، لن يكون حدثاً واحداً؛ ليس رد فعله العنصري تجاه مشكلة شارلوتسفيل، أو انحيازه إلى جانب فلاديمير بوتين ضد فروع استخباراته الخاصة، أو إعاقته للعدالة، أو تهديده بقطع المساعدات الفيدرالية عن المواطنين الذين أصابهم حرائق كاليفورنيا، أو أيّاً من أعماله السيئة الأخرى - وإنما سيكون سبب الوفاة هو تراكم هذه الشؤون جميعاً. وفي المصطلحات الطبية، سيكون سبب الوفاة هو "الموت نتيجة لسوء التقدير". وسوف يكون تاريخ صلاحية هذا الفصل من الديمقراطية قد انتهى سياسياً، بسبب "تقدير الضحية المتعمد غير المعقول للمخاطر". وبعبارة أخرى، اقترب ترامب من حافة الهاوية مرات كثيرة، ثم سقط في نهاية المطاف.

كيف يمكننا أن نكون على يقين إلى هذا الحد من أن أيام ترامب السياسية أصبحت معدودة؟ أولاً، يمكننا الآن أن نرى بوضوح أكثر أن المد الأزرق قد استمر في الارتفاع؛ حيث انقلب عدد من أقرب السباقات، خاصة على مجلس النواب، ليصب في صالح الديمقراطيين عندما تم إحصاء الأصوات النهائية. ومن المتوقع الآن أن يحصل الديمقراطيون على نحو ٤٠ مقعداً في مجلس النواب - في أكبر مكسب لهم منذ عقود.

ثانياً، لدينا التحليل الذكي الذي صدر نهاية الأسبوع الماضي من المستطلع الديمقراطي ستانلي ب. غرينبرغ، والذي قال إن التحول بعيداً عن ترامب في العام ٢٠١٨ كان أكثر عمقاً مما اعتقده الكثيرون في البداية. وفي واقع الأمر، يقدم غرينبرغ حجة قوية على أن الانتخابات النصفية كانت "تحويلية"، مع خسارة ترامب للدعم، ليس فقط من النساء في الضواحي والنساء المتعلّقات في الجامعات، وإنما من جميع النساء في أميركا. كما كسب الديمقراطيون أرضية في فئات أخرى أيضاً، بما في ذلك رجال الطبقة العاملة والمناطق الريفية.

تبدو احتمالية أن يحافظ الديمقراطيون على هذه المكاسب حتى انتخابات ٢٠٢٠ واعدة ومبشرة للغاية. وعلى عكس العديد من الرؤساء الذين في المنصب، والذين أعادوا صياغة مقارباتهم ومناهجهم في مواجهة التوبيخات اللاذعة التي تجلبها الانتخابات النصفية، أشار ترامب إلى أنه سيظل متمسكاً بسلوكه الخطير. سوف تستمر

هذه التغريدات الهجومية، وأحدثها تلك النكتة الصبيانية عن اسم عضو الكونغرس؛ والسلوكيات التي لا يمكن الدفاع عنها، مثل تصديق قوة أجنبية بدلاً من وكالة المخابرات المركزية حول مقتل جمال خاشقجي. لن يُتوفى ترامب سياسياً ويخرج من مجالنا السياسي فجأة بسبب قضية درامية واحدة، وإنما بتراكم الجروح التي يلحقها بنفسه. وقد استغرق الأمر وقتاً أطول وألحق أضراراً أكثر مما كان يأمله الكثيرون، لكن نهاية ترامب أصبحت أخيراً في الأفق المنظور.

*نشر هذا المقال تحت عنوان: The end of Trump

*كاتب رأي مساهم في "الواشنطن بوست". وهو أحد مؤسسي مجموعة "غلوفر بارك" التي تعمل في صياغة استراتيجيات الإعلام والإعلان لمجموعة من العملاء من الشركات والمؤسسات غير الربحية.